



أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر
الفترة من 1990-2020

**The Impact of Exchange Rate policies on the Trade Balance
in Egypt over the period 1990-2020**

دكتور

محمود رجب محمود

مدرس بقسم المالية العامة

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد الرابع والأربعون - العدد الثالث يوليه 2022

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

ملخص البحث:

تعد سياسات سعر الصرف من أهم الأدوات الاقتصادية في الدولة نظراً لتأثيرها علي ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة ، فارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلي ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار ورائتها من السلع الأجنبية مما يترتب عليه نقص الصادرات وزيادة الواردات ومن ثم زيادة العجز بالميزان التجاري ، كذلك فان ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلي ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية مما يؤدي إلي زيادة الصادرات ولخفض الواردات وانخفاض العجز بالميزان التجاري.

وقد سعت الدراسة إلي تحليل أثر سياسات سعر الصرف في الاقتصاد المصري علي عجز الميزان التجاري وذلك خلال الفترة من 1990 حتي 2020 باعتبار أن هذه الفترة قد شملت العديد من التغيرات والأزمات الاقتصادية نتيجة الأحداث التي شهدتها مصر ومنطقة الشرق الأوسط بدءاً من حادث الأقصر الإرهابي عام 1997 وانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس إلي أحداث 11 سبتمبر وحرب العراق مما أثر علي حجم التجارة والسياحة والاستثمار والإنتاج والتشغيل وزيادة أعباء خدمة الدين وتراجع الاحتياطيات الأجنبية ثم ثورة يناير 2011 والتي كان لها بالغ الأثر علي الاقتصاد المصري وأخيراً جائحة كورونا خلال عام 2019 والتي أثرت سلباً علي كافة النواحي الاقتصادية ومنها عجز الميزان التجاري والذي وصل إلي 34.2 مليار دولار خلال العام 2020/2019.

وخلال هذه الفترات تبنت الحكومة عدة سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي منها سياسات متعلقة بسعر الصرف حيث اعتمدت نظام سعر الصرف الثابت خلال فترة التسعينات ثم سياسة سعر الصرف المدار بداية من عام 2003 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير سعر الصرف بداية من عام 2016 وتم تقسيم الدراسة إلي مبحثين حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري ، بينما تناول المبحث الثاني تحليل سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج (Eviews 8). وخلصت الدراسة إلي جملة من النتائج منها

1- إن سعر الصرف يؤثر علي رصيد الميزان التجاري

2- إن سعر الصرف لا يؤثر علي الصادرات.

3- إن سعر الصرف لا يؤثر علي الواردات.

واستناداً إلي نتائج الدراسة فقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في سياسة تحرير سعر الصرف لما له من أثر قوي وإيجابي علي رصيد الميزان التجاري، والعمل علي التنويع والتوسع في قاعدة الإنتاج المحلي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، الصادرات والواردات.

مقدمة:

يُعد سعر صرف العملات ذات أهمية بالغة باعتباره حلقة ربط بين الاقتصادات الدولية ومقياسا لحجم معاملتها بالإضافة إلى تأثيره على التوازن الكلي للاقتصاد من خلال علاقته المباشرة والغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وخصوصا الميزان التجاري. ويعتبر سعر الصرف Exchange Rate أحد المؤشرات الاقتصادية والمالية التي تعبر عن جودة الأداء الاقتصادي لأي دولة ، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاز سياسات تهدف إلى ضمان استقرار سعر صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من فترة لأخرى، ويتعاضد هذا الدور في الدول النامية لأن معظم هذه الدول تعاني من انفتاح اقتصادياتها بشكل كبير ومن عجز أكبر في ميزان مدفوعاتها، مما يجعلها أشد تأثرا بالتقلبات الاقتصادية الدولية، وأكثر عرضه للأزمات والمشاكل الخارجية، مما ينعكس سلباً على درجة الاستقرار المحلي فيه. ويعرف ميزان المدفوعات لأي دولة على أنه عبارة عن سجل تاريخي للمعاملات الاقتصادية الدولية مع بقية دول العالم.

ويعتبر الميزان التجاري هو المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات الخاصة بالسلع والخدمات في الدولة وهو أحد مكونات ميزان المدفوعات ، وتؤثر سياسات سعر الصرف الاجنبي على الميزان التجاري بحيث أن ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعتها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها مقارنة بأسعار ورايتها من السلع الأجنبية ، كذلك فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الأجنبية مقابل انخفاض أسعار الصادرات من السلع المحلية وهذا يؤدي إلى اختلال شروط التبادل التجاري .

وقد شهد الاقتصاد المصري منذ منتصف الثمانينات عدد من الاختلالات الهيكلية تتمثل في زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ، وارتفاع معدلات التضخم..... إلخ ، الأمر الذي أدى إلى الانخفاض المستمر في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ولعلاج هذا الوضع بدأت الحكومة المصرية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ عام 1991 ، وكان من أهم معالمه إعادة هيكلة القطاع العام ، وتحرير أسعاره ، وتحرير سياسات الاستثمار والتجارة الخارجية ، والسياسة النقدية ، وتخفيض عجز الموازنة.

وبعد نجاح تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال العشر سنوات الأولى ، وخصوصاً في عقد التسعينات ، ومع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تظهر بعض المشكلات منها أحداث 11 سبتمبر ، وحرب العراق وغيرها من الأحداث في الشرق الأوسط والتي كان لها بالغ الأثر على اقتصاديات المنطقة ومنها مصر ، وبعد ثورة 25 يناير 2011 بدأت المشاكل الاقتصادية تعترى الاقتصاد المصري¹، حيث أثرت سلباً على حركة التجارة والاستثمار والسياحة وانخفاض معدلات التشغيل والإنتاج ، وترتب على ذلك زيادة أعباء خدمة الدين العام ، والتي وصلت إلي ما يقرب من 203100 مليون جنيه في عام 2013/2012 ، وتزايد حجم الدين العام المحلي إلي 2116.4 مليار جنيه في يونيو عام 2015 ، والدين الخارجي حوالي 46 مليار دولار 2015 ، وتراجع الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتصل إلي حوالي 16.4 مليار دولار في نهاية فبراير عام 2015. هذا إلي جانب تزايد الضغوط التضخمية التي لها من الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية ، وتزايد العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ليصل إلي 12% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2015/2014 بالإضافة إلي تزايد العجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 9.5% عام 2001/2000 إلي 11.7% عام 2015/2014 وذلك نتيجة لتزايد الواردات من 18% عام 2000 إلي حوالي 19% عام 2015/2014. ولذلك اتخذت الحكومة المصرية قراراً بتخفيض قيمة العملة المصرية في 3 فبراير 2016 بهدف تشجيع الصادرات ، وزيادة تنافسية الاقتصاد المصري ، وهو القرار الذي أصبح نقطة تحول تاريخية للاقتصاد المصري ككل ، فقبل هذا التاريخ كان الاقتصاد المصري مثقل بالديون ويوجد به سعران لصرف العملة المحلية، أحدهما يتعامل به البنوك وهو السعر الرسمي، والآخر في السوق السوداء التي جذبت الكثير من المضاربين، مما جعل الفارق بينهما يزداد بشكل كبير تجاوز الـ 8 جنيهات في بعض الأحيان، كما كان الاقتصاد يعاني من هروب المستثمرين من السوق المصرية، بالإضافة إلي إحجام المستثمرين الأجانب عن دخول مصر.

وهنا لم يكن أمام الحكومة إلا اتخاذ عدد من الإجراءات ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل لإنقاذ الاقتصاد القومي من الإنهيار بشكل كامل، وجاء من ضمن هذه الإجراءات قرار البنك المركزي بتحرير سعر الصرف، وهو ما أحدث صدمة في السوق في البداية، لكن سرعان ما بدأت السوق

¹- راجع خالد عبدالوهاب البنداري ، تأثير الفروق بين أسعار صرف الجنيه المصري علي الاقتصاد المصري ، اتحاد الغرف العربية، أكتوبر 2016 ، ص: 2-3.

تستجيب لهذا الإجراء القوي وتتكيف معه، رغم ما تسبب فيه في البداية من ارتفاع كبير في الأسعار بشكل عام استمر لمدة 6 أشهر، ثم عاد سوق الصرف للاستقرار وبدأت أسعار السلعة والتضخم في التراجع من جديد حتي ظهرت جائحة كورونا خلال عام 2019 والتي أثرت سلباً علي كافة النواحي الاقتصادية ومنها عجز الميزان التجاري والذي وصل إلي 34.2 مليار دولار خلال العام 2020/2019.

مشكلة الدراسة:

يحتل سعر الصرف مكاناً بارزاً في الدراسات الاقتصادية ، حيث يعتبر أحد أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي يعبر عن مدي قوة ومثانة الاقتصاد القومي ، ولما كان لتغيرات سعر الصرف آثار مضاعفة علي المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم والبطالة وميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة نتيجة التأثير علي الصادرات والواردات ، وتتلخص مشكلة الدراسة في معرفة وتتبع أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1990-2020.

فروض الدراسة:

قامت هذه الدراسة علي فرضية أساسية مؤداها أن سياسات سعر الصرف ذات تأثير جوهري علي الصادرات والواردات وأن تحرير سعر الصرف يؤدي إلي آثار إيجابية علي الميزان التجاري في الأجل الطويل.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلي الفروض الفرعية:

1- يؤدي تحرير سعر الصرف إلي انخفاض الأسعار النسبية للصادرات ومن ثم تحرير سعر الصرف يؤدي إلي زيادة حجم وقيمة الصادرات.

2- يؤدي تحرير سعر الصرف إلي ارتفاع الأسعار النسبية للواردات ومن ثم تحرير سعر الصرف يؤدي إلي انخفاض حجم وقيمة الواردات.

أهمية الدراسة:

يُعد استقرار أسعار السلع والخدمات وزيادة حصة الدولة من التجارة الخارجية أهدافاً تسعى معظم دول العالم لتحقيقها مستخدمة العديد من الوسائل وأهمها أسعار الصرف إلا أن ذلك قد يؤدي إلي نتائج عكسية وآثار غير مرغوبة حيث أن التقلبات في أسعار صرف العملات له تأثير واضح علي التوازن

الكلّي للإقتصاد من خلال علاقته المباشرة وغير المباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية ، وخصوصاً معدل التضخم ، ومعدل النمو ، والميزان التجاري.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي:

- 1- دراسة وتحليل سياسات سعر الصرف في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.
- 2- تحديد مدى فعالية هذه السياسات في الحد من عجز الميزان التجاري.
- 3- دراسة وتحليل التغيرات التي تحدث في الصادرات والواردات الناتجة عن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف وأثر ذلك علي الميزان التجاري في الفترة من 1990-2020
- 4- توضيح الدور المرتقب للسياسات الحكومية في الحد من الآثار السلبية لتحرير سعر الصرف علي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري.

حدود الدراسة:

لقد حددت الدراسة في إطار مكاني وزمني حيث تم حصر الدراسة في جمهورية مصر العربية من أجل توضيح أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري. أما بالنسبة للإطار الزمني فقد حصرت الدراسة الفترة الزمنية من (1990-2020) حيث أن هذه الفترة قد شملت العديد من التغيرات والإصلاحات الاقتصادية اعتباراً من برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية تسعينات القرن الماضي وتحرير سعر الصرف في 2003 والعديد من الأزمات الاقتصادية نتيجة الأحداث التي شهدتها مصر والمنطقة العربية منذ 2011 ثم مرحلة الإصلاح الاقتصادي بداية من عام 2016.

منهج الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة علي الأسلوب التحليلي وذلك بطريقتي الاستقراء والاستنباط وذلك من خلال استقراء الوضع الحالي لسعر الصرف وتأثيره علي الميزان التجاري في مصر وكيف واجهت الحكومة المصرية مشكلة العجز في الميزان التجاري من خلال تحريرها لسعر الصرف.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Boyared and Caporale, 2001)¹: سعت هذه الدراسة إلي قياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي علي ميزان المدفوعات لثمانية دول متقدمة ، وتوصلت إلي أن انخفاض سعر الصرف للعملة المحلية يرافقه تحسن في الميزان التجاري.

2- دراسة (نهى عبدالرحيم ، 2018)²: هدفت الدراسة إلي تحليل تطور هيكل تجارة مصر الخارجية وبيان تأثيرها علي الميزان التجاري ، من أجل تفسير سلوك دالة الطلب علي الواردات والصادرات والعوامل المؤثرة فيها. وتوصلت الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغري خلال الفترة 1990-2013 إلي أن الميزان التجاري المصري قد سجل عجزاً خلال فترة الدراسة كنتيجة لانخفاض معدل نمو الصادرات وتزايد معدل نمو الواردات وعند تقدير دالة العجز في الميزان التجاري ، وجد أن جميع مروونات المتغيرات المستقلة غير مرنة عدا الناتج المحلي الإجمالي كان مرناً، وأظهرت النتائج أن المقدرة التفسيرية للنموذج ككل كانت مرتفعة ويتمتع النموذج بالاستقرار.

3- دراسة (Mohamed Ibrahim, 2016)³: استهدفت الدراسة التحقق من فرضية هل يمكن السيطرة علي العجز التجاري في مصر خلال الفترة 1970-2014. وباستخدام المربعات الصغري الديناميكية العادية (DOLS) توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين العجز التجاري في مصر والدخل الحقيقي والنسبة بين الأسعار المحلية إلي الأسعار الأجنبية ، الاحتياطيّات الدولية. من ناحية أخرى ، هناك علاقة سببية بين العجز التجاري وسعر الصرف.

4- دراسة (محمد شهاب 2016)⁴: تناولت الدراسة اقتراح سياسات لتعزيز الموازين التجارية المواتية وآلية تعديل سعر الصرف التي قد تحسن من القدرة التنافسية للاقتصاد المصري خلال الفترة 1985-2015. وتوصلت الدراسة باستخدام نموذج VAR إلي عدم تحقق شرط مارشال – ليرنر وتأثير منحنى J وذلك في الأجلين القصير والطويل ، كما تم التوصل إلي وجود علاقة موجبة بين سعر الصرف

¹ - Boyared, D.and Gugliemo Maria Caporale, Real Exchange Rate Effects on the Balance of trade conintegration and the marshal- Lerner Condition, University of East London 2001.

² - نهى صلاح الدين عبدالرحيم ، دراسة اقتصادية للميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبنية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد 9 ، العدد الأول ، 2018.

³-Mohamed Ibrahim., "Trade Deficit in Egypt: Is it can be controlled" Advances in Management & Applied Economics, vol. 6, no. 6 , 2016, 89-103.

⁴ - محمد شهاب ، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1985-2015 ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة ، المجلد 107 ، العدد 52 ، 2016.

والميزان التجاري في الأجل الطويل ، ولكنها كانت غير معنوية، بينما كانت العلاقة سلبية ومعنوية في الأجل القصير.

5- دراسة (إيمان محمد مصطفى 2016)¹: تناولت الدراسة أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي علي اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2000-2015. وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج باستخدام نموذجي ARDL و GARCH إلي وجود تأثير معنوي موجب لمتغيري سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي ، ومعدل التضخم علي الميزان التجاري . وأنه يوجد تأثير معنوي سالب في فترة الإبطاء لمتغيري عدد السكان وإجمالي الإستهلاك المحلي علي نسبة الصادرات إلي الواردات وذلك عند مستوي معنوية أقل من 1%، كما يوجد تأثير معنوي سالب لمتغيري معدل التضخم ومعدل البطالة علي نسبة الصادرات إلي الواردات وذلك عند مستوي معنوية أقل من 5%.

6- دراسة (عبير شعبان 2016)²: هدفت الدراسة إلي تقدير العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري المصري باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة 2002-2013 وبيانات سنوية للفترة 1980-2014 ، وبالإعتماد علي تحليل التكامل المشترك ومدخل اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل. حيث تشير نتائج التقدير باستخدام البيانات الربع سنوية أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي ونسبة الصادرات إلي الواردات ، وأن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يحسن الميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل ، وفي حين لا تؤيد النتائج باستخدام البيانات السنوية وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري ، وإن كانت تؤكد علي أن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يحسن الميزان التجاري المصري.

7- دراسة: (Burcak Mug , 2015) : هدفت الدراسة إلي التحقيق في الروابط بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري بتطبيق التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ بين تركيا وشريكها التجاري الرئيسي ألمانيا وتم اعتبار وجود ظاهرة منحنى J علي أساس شهري للفترة 2002-2014 ، وخلصت

¹ - إيمان محمد مصطفى ، أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي علي اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2000-2015 ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث، 2016.

² - عبير شعبان عبده ، أثر التغيرات في سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1980-2014 ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة ، طنطا ، العدد الثاني، 2016.

النتائج إلى أن النتائج التجريبية توفر بعض الدعم لوجود تأثير منحني J. ومع ذلك تؤكد الدراسة أنه لا يوجد نمط واحد لعلاقة سعر الصرف بالميزان التجاري.

8- دراسة: (Kedir Bekeru, 2017)¹: هدفت الدراسة إلى عمل بحث تجريبي حول تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري لغالبية دول شرق أفريقيا باستخدام التكامل المشترك بطريقة تقدير المربعات الصغرى المعدل للفترة 1990-2014 ، للوقوف على ما إذا كان تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري أو تفاقمه ، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن حالة الميزان التجاري تتدهور مع زيادة التخفيض في سعر صرف قيمة عملة دول شرق أفريقيا ، كما وجدت الدراسة أن معامل الدخل المحلي سالب وذو دلالة ، وهذا يعني أن ازدهار الدخل المحلي الحقيقي يزيد من القوة الشرائية للقطاع العائلي الموجه للإستيراد ومن ثم المزيد من العجز التجاري على المدى الطويل.

9- دراسة: (Zakaria, S. Hegaze, 2018)²

هدفت الدراسة إلى تقديم دليل تجريبي على تأثير تقلب أسعار صرف الجنيه المصري على الصادرات المصرية. تم تطبيق نموذج جونسون للتكامل المشترك وبتحليل بيانات ربع سنوية التي تغطي الفترة من 2000-2015 لتوضيح التأثير طويل الأجل لتقلبات سعر الصرف على صادرات مصر للعالم ، خلصت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والصادرات المصرية، بينما أوضحت التقديرات قصيرة الأجل أن سعر الصرف ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على قيمة الصادرات المصرية.

10- دراسة: (Nada S., Nadine, 2020)³: هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير انخفاض الجنيه على الصادرات المصرية باستخدام مجموعة بيانات جمركية للمعاملات الشهرية خلال الفترة 2005-2016، وباستخدام سعر الصرف الحقيقي الشهري المحسوب ومتغيرات التحكم لكل منتج ، وقد خلصت النتائج إلى أن الانخفاض الحقيقي الكلي في سعر الصرف يؤثر على قيمة الصادرات بصورة إيجابية ومعنوية

¹ - Kedir Bekeru, "Effect of Exchange Rate on Trade Balance in Major East African Countries: Evidence from Panel Cointegration" *European Business & Management*, Volume 3, Issue 6, November 2017.

² - Zakaria S., Hegazy, Exchange Rate Volatility and Egyptian Exports, "Article, Department of Investment and Finance, Helwan University, Egypt, 2018.

³ -Nada S., Nadine A., Yasmine Elshawarby, "Currency Depreciation and The Intensive Margin of Export Trade: Firm and Product Level Evedence From Egypt, Working Paper , The Egyptian Center for Economic Studies, No.210, 2020.

مدفوعاً في ذلك في الأساس بارتفاع التأثير الإيجابي علي كم الصادرات. إلا أن تحليلات التغيرات تشير إلي عدم التجانس في استجابة الصادرات في كل البيانات التصنيفية وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بسياسات تحفيز الصادرات في مصر.

ويلاحظ أن الدراسات السابقة قد ألفت الضوء علي أهمية مشكلة البحث ، وقد انقسمت الآراء الواردة في معظمها بين مؤيد ومعارض لجدوي تخفيض سعر الصرف علي ميزان المدفوعات بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة في بعض الدول النامية ، ويختلف هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يتناول أثر تخفيض سعر الصرف علي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال فترة قامت فيها الحكومة بتخفيض سعر الصرف عدة مرات متتالية منذ تسعينات القرن الماضي حتي آخر تخفيض عام 2016 ، وأيضاً في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي تم رفع الدعم عن العديد من السلع الأساسية ومصادر الطاقة ، وتم فرض العديد من الضرائب والرسوم علي بعض الخدمات الحكومية ، مما يجعل تجربة التخفيض الأخيرة محاولة مختلفة لخفض العجز في الميزان التجاري وربما تأتي بتأثير مختلف ، وهو ما شجع علي إجراء هذه الدراسة.

خطة الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة علي مبحثين:

1- المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

ويتناول سعر الصرف من حيث تعريفه وأنواعه وأنظمتيه وطرق تحديده والعوامل المؤثرة فيه ، وأسباب تدهوره في الدول النامية ثم ميزان المدفوعات من حيث تعريفه وهيكله والاختلال والتوازن به ، والميزان التجاري الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية لميزان المدفوعات.

2- المبحث الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف علي الميزان التجاري في الاقتصاد المصري

ويتناول أثر تطورات سعر الصرف في مصر علي الميزان التجاري والأسباب التي أدت إلي هذه التطورات والدور المرتقب للحكومة في تخفيف الآثار الجانبية لتحرير سعر الصرف.

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

تتبع أهمية سعر الصرف من اعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية وتبرز الحاجة إليه من حاجة الاقتصاد الوطني لأي بلد إلي العملات الأجنبية حيث أنه يمثل مصدراً للإحتياجات الدولية ويتطرق هذا المبحث لمعالجة الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري:

أولاً: الإطار النظري لسعر الصرف:

1- مفهوم وأنواع سعر الصرف

يشير سعر الصرف إلي سعر عملة دولة معينة مقابل عملات الدول الأخرى لإتمام المعاملات الدولية فيما بينها¹.

ويعد سعر صرف العملة من أهم الأدوات الاقتصادية في الدولة ، حيث يترتب علي تغيره العديد من الآثار سواء علي مستوي معيشة المواطنين أو علي المتغيرات الكلية في الاقتصاد ويرتبط الاستقرار الاقتصادي في الدولة ارتباط وثيق الصلة باستقرار وتغير سعر الصرف². وتوجد عدة مفاهيم أخرى لسعر الصرف من أبرزها وأكثرها شيوعاً:

أ- **سعر الصرف الاسمي: (Nominal Exchange Rate) NER** يشير سعر الصرف الاسمي إلي سعر وحدة من عملة اجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية³ ، أي مقياس لقيمة عملة البلد بقيمة عملة بلد آخر ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي من خلال السلطات النقدية المختصة بالدولة ، ويمثل هذا السعر سعر العملة الجاري، وبمجرد تحديده يتم الحفاظ علي السعر في جميع أنحاء العالم⁴ ، هذا والسعر الاسمي لا يأخذ في الاعتبار قوة العملة الشرائية ، وبالتالي فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف لا يعني بالضرورة أن الدولة أصبحت أقل أو أكثر تنافسية في الأسواق الدولية⁵، ويتغير سعر الصرف الاسمي

¹ - علي فرج عبدالله ، العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة من 1980-2015 ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2019 ، ص: 17.

² - عمار السيد عبدالباسط ، آلية العطاءات الدولارية كأداة لترشيد استخدام النقد الأجنبي في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 513 ، يناير 2014 ، ص: 191

³ - مريم عبدالواحد كشك ، تخفيض سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الثامن عشر ، يوليو 2017 ، ص: 274.

⁴ - Otapo, Toyin, "Determinants of Exchange Rate in Nigeria: An Empirical Evidence Using the Portfolio Balance Model", Department of Banking and Finance Adekunle Ajasin University , Iosr Journal of Business and Management, 2020.

⁵ - سامح مظهر محمد نجيب ، سياسات سعر الصرف وأثارها علي نمط الواردات المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2010 ، ص: 3.7.

يومية أما بالتحسن الذي يعني ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية ، أما التدهور الذي يعني انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية . لذا فان سعر الصرف الإسمي ينظر إليه على أنه يقيس الأسعار النسبية بين عملتين نقديتين. وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى¹ سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية. وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي للعملة في البلاد نفسه.

ب- **سعر الصرف الحقيقي²: (Real Exchange Rate) RER** هو مفهوم اقتصادي يستخدم في التحليل الاقتصادي والمتابعة لأثار السياسات الاقتصادية علي القدرة التنافسية للإقتصاد المحلي ، وهو سعر الصرف الإسمي المعدل بالرقم القياسي للأسعار ، وبالتالي فهو يهتم بتأثير التضخم علي سعر الصرف الأجنبي، وعليه يمكن تعريف سعر الصرف الحقيقي علي أنه السعر النسبي للسلع من عدة دول عندما تقاس بعملة مشتركة مع الدولة الأصل ، حيث يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع المستوردة الكافية لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ، ويعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشر لدرجة تنافسية الدولة في مجال التجارة الخارجية ، ويتم التعبير عنه بسعر الصرف الإسمي مضروباً في معدل الأسعار النسبية الأجنبية إلي الأسعار المحلية³. وعليه يرتبط سعر الصرف الحقيقي بعلاقة طردية مع مستوي الأسعار الأجنبية، بينما يرتبط بعلاقة عكسية مع مستوي الأسعار المحلية ، الأمر الذي يعني أن ارتفاع مستوي الأسعار الأجنبية يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يزيد من القدرة التنافسية للدولة الأصل ، بينما يترتب علي ارتفاع مستوي الأسعار المحلية انخفاض سعر الصرف الحقيقي مما يقلل من القدرة التنافسية للدولة ، والعكس صحيح⁴.

¹ - مريم عبدالواحد كشك ، تخفيض سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الثامن عشر ، يوليو 2017 ، صفحة: 274.

² - منصور علي شطا ، أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية علي بعض مؤشرات الإقتصاد المصري ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، المجلد 110 ، عدد 534 ، 2019 ، ص: 308.

³ - خالد بشير أبوزيد، أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات، مجلة الإقتصاد والتجارة ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الزيتونة ، ليبيا ، 2016. راجع أيضا خالد عبدالوهاب البنداري ، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري علي الإقتصاد المصري، ورقة عمل ، اتحاد الغرف العربية ، 2016.

⁴ - Afari M. O., "Measuring the Real Effective Exchange Rate in Ghana" , CREDIT , University of Nottingham, 2004, Pp. 1-24

ج- **سعر الصرف الحقيقي الفعال**: وهو عبارة عن المتوسط المرجح لأسعار صرف حقيقية ثنائية بين عملة دولة والعملات الأجنبية للدول التي يتم الإتجار معها . وهو مقياس للقوة الشرائية للعملة الوطنية بالنسبة لهذه العملات. وتستخدم بيانات التجارة الدولية للدول الشركاء في تكوين أوزان هذا الترجيح¹.

د- **سعر الصرف التوازني**: هو سعر الصرف الذي يكون متنسقا مع توازن الاقتصاد الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي تحدده قوي العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك يلاحظ أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات².

2- أنظمة سعر الصرف: (Exchane Rate system)

يمكن تعريفها بأنها مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف وبالتالي سلوك سعر الصرف³، وقد تطور نظام سعر الصرف في اتجاهين مختلفين منذ انهيار نظام (بريتون وودز) عام 1971 واتسم الاتجاه الأول بالمحافظة علي استقرار أسعار الصرف ضمن تكتلات إقليمية كما في البلدان الأوربية ، واتسم الآخر بالمرونة بين العملات الرئيسية ويمكن تصنيفها بما يلي:

أ- نظام سعر الصرف الثابت⁴: (Fixed Exchane Rate system)

- سعر الصرف الثابت المرتبط بعملة واحدة: وفي هذا النظام يتم ربط سعر صرف عملة البلد المعني بعملة دولة أساسية تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار أي يتم تثبيت عملة البلد بعملة دولية رئيسية دون تعديلات إلا في حالات نادرة.

¹ - أحمد عصام البديري ، أثر التغيرات في سعر الصرف علي العجز في الميزان التجاري في مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الثاني، 2021 ، ص: 260

² - صالح أويابة وآخرون ، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي ميزان المدفوعات ، دراسة حالة الجزائر 1990-2016 ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، الجزائر ، المجلد 15 ، العدد2.

³ - مجدي محمود شهاب وسوذي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010 ، ص: 245.

⁴ - فتحي أحمد عبد الرحيم ، تحليل أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1991-2012 ، رسالة ماجستير ، معهد النقل الدولي واللوجستيات ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، 2014 ، ص: 11. راجع أيضا: عماد عمر الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، 2011.

- سعر الصرف الثابت المرتبط بسلة من العملات: وفي هذا النظام يتم ربط عملة البلد المعني بها بسلة من العملات ونجد أن هذا النظام أكثر استقراراً بالنسبة لسعر الصرف.

- سعر الصرف الثابت المرن: وفيه يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش يكون مسموح بها بتقلبات سعر الصرف علي حسب بعض المؤشرات الاقتصادية.

ب- نظام تعدد سعر الصرف¹:

هو الذي يكون تبعاً لاختلاف أنواع العملات ، وله مظهرين أساسيين هما إما أن يكون في بيع النقد الأجنبي أو شرائه أو الإثنين معاً.

- من حيث بيع النقد الأجنبي: تقوم به الدولة في حالة الرغبة في حماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة لها حيث تقوم بخفض الواردات عن طريق رفع سعر الصرف الأجنبي لهذه المواد.

- من حيث شراء النقد الأجنبي: تقوم السلطات النقدية بتطبيق سعر الصرف المتعدد بغرض الحصول على دخل وذلك عن طريق تشجيع الصادرات.

ج- نظام أسعار الصرف العائمة: (Reely Floating Exchange Rate System)

التعويم يعني عدم السماح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف من أجل مساندة عملتها المحلية وهذا ما يعرف بالتعويم النظيف² (Clean Floating) ، ويتسم هذا النظام بأنه يترك لسعر الصرف حرية التغيير بشكل مستمر عبر الزمن وبما يتفق وقوي السوق ، ويقتصر تدخل السلطات النقدية في التأثير علي سرعة التغيير في سعر الصرف، وليس الحد من ذلك التغيير³ ومن أهم اشكال أسعار الصرف العائمة:

- نظام سعر صرف مختلط: (Mixed exchange rate) يجمع هذا النظام بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ، ونجد ذلك في مجموعة النظام النقدي الاوروبي ، حيث تكون دول المجموعة عملتها مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام عملات الدول التي خارج المجموعة.

- التعويم المدار: (Managed Floating Exchange Rate System) وفيه لا يسمح للعملة أن تتقلب بحرية تامة حيث تعمل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي للحد من تقلبات أسعار الصرف

¹ - الشيماء أمين الحديدي وآخرون ، أثر تغيير سعر الصرف علي الميزان التجاري في الفترة (1985-2015) ، دراسة حالة

مصر ، المركز الديمقراطي العربي ، يونيو 2017 ، ص: 11

² - كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص. 325.

³ - فتحي أحمد عبدالرحيم ، تحليل أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1991-2012 ، مرجع سابق ، ص: 16.

عملتها الوطنية ، فيقوم البنك المركزي بتحديد سعر الصرف مع مرونة تغيره وفقاً للتغير في حجم الاحتياطات الدولية أو التغير في سعر الصرف الفعلي أو مدي ظهور أسواق موازية¹.

- **التعويم الغير نظيف: (Unclean flotation)** وفيه يتم تدخل البنك المركزي او السلطات النقدية من أجل الحفاظ على سعر صرف عملتها المحلية مما يؤدي إلي اضرار بالنظام النقدي الدولي من خلال اعطاء سعر الصرف للعملة غير واقعي.

- **التعويم الحر: (free flotation)** وفيه يتحدد سعر الصرف وفقاً لشروط الطلب والعرض في السوق . ويكون التعويم حراً في حالة عدم تداخل السلطات النقدية لتدعيم عملتها الوطنية، ويلاحظ أن أغلب البلدان لا تحبذ تطبيق نظام التعويم الحر بصورة مطلقة وذلك من أجل السيطرة علي مجريات الاقتصاد القومي.

3- العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الصرف²:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف من أهمها:

أ- **كمية النقود:** أن الزيادة في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلي ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا يجعل السلع المحلية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى وهو ما يؤدي لزيادة كمية الواردات وانخفاض كمية الصادرات، مما يعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لانخفاض سعر الصرف للعملة المحلية مقابل ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبية.

ب- **سعر الفائدة: (Interest Rate)** إن زيادة عرض النقد يترتب عليه انخفاض لسعر الفائدة المحلية مما يؤدي لهجرة رؤوس الأموال المحلية للخارج ، وذلك للاستفادة من الفارق بين سعر الفائدة المحلي والعالمي ونظراً لعدم تأثر أسعار الفائدة العالمية بتغيرات أسعار الفائدة المحلية بسبب صغر حجم الاقتصاد المحلي وهذا سيؤدي إلي زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ، أن الزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية يحد من الضغوط

¹- مني يونس حسين ، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص: 20.

²- الشيماء أمين الحديدي وآخرون ، أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في الفترة (1985-2015) ، دراسة حالة مصر ، مرجع سابق.

التضخمية ، ويمنح جاذبية للأصول المالية المحلية مما يحفز رأس المال الخارجي للانسياب في الداخل الأمر الذي يحد من انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية¹.

ج- معدل التضخم: (Inflation Rate) قد يحدث تضخم لأسباب داخلية (تضخم داخلي) أو أسباب خارجية (تضخم مستورد) ومن أهم أسباب التضخم المستورد ارتفاع أسعار السلع الأساسية العالمية ، وكذلك تقلبات أسعار الصرف. ويؤثر الاختلاف بين معدلات التضخم بين الدول علي أسعار صرف عملاتها علي اعتبار أن المستوي العام للأسعار في أي دولة يؤثر مباشرة علي القوة الشرائية للعملة الوطنية ارتفاعاً وانخفاضاً مما ينعكس علي القيم الخارجية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع معدل التضخم في دولة معينة يؤدي إلي تخفيض سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح².

د- ميزان المدفوعات: (Balance of Payment) تعتبر حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي . حيث يعطي صورة واضحة للسلطات المختصة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني ، وإنما أيضا يوضح تأثير المعاملات الخارجية علي الدخل الوطني ومستوي التشغيل في الداخل³.

وهناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى الدولة فسعر الصرف يلعب دورا هاما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية فان ذلك يحدث خلافا في ميزان المدفوعات عن طريق تأثيره على الميزان التجاري وذلك من خلال تأثير ارتفاع سعر الصرف على صادرات و واردات الدولة ، يعتبر ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية له أثر إيجابي على واردات الدولة وذلك سبب انخفاض أسعار تلك الواردات على المواطنين في الدولة المحلية بسبب ارتفاع سعر صرف عملتهم . أما ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤثر على صادرات الدولة بالسلب نظرا لارتفاع سعر السلع المحلية في الاسواق الأجنبية حيث يصبح المواطن الأجنبي يدفع أكثر من اجل الحصول على السلع المحلية وهو ما يؤثر سلبا على

¹- Hacker R. S. , Kim H., & Mansson K., " The Relationship between Exchange Rate and Interest Rate Differential" , Center of Excellence for Science and Innovation Studies CESIS , Electronic Working Paper Series , No.217 , 2009, pp. 3-4

²- علي فرج عبدالله ، العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2019 ، ص.27.

³- ميرانداز غلول رزق ، التجارة الدولية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، 2010 ، ص:61-62.

صادرات الدولة ، ويتوقف تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات على مرونة الطلب المحلية للسلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات الدولة المحلية من فكلما كان الطلب أكثر مرونة كلما كان أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر.

هـ - الدخل وسعر الصرف: الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي ومن ضمن ذلك الإنفاق على الواردات فيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على الواردات وهو بدوره يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملة الأجنبية والعكس صحيح . ففي حالة انخفاض الدخل يؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستهلاكي وانخفاض الطلب على الواردات بزيادة الصادرات وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي لارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

و- العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف من أهمها:

- الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات والحروب دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة ، حيث تتأثر القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية مما يؤدي إلى فقد ثقة البلد نتيجة زيادة معدلات التضخم.

- الإشاعات والايخبار: تعمل الإشاعات والأخبار على رفع أو تخفيض سعر الصرف بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، وتعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي وتتوقف سرعة تأثير سعر صرف بتلك الإشاعات بمدى تجاوب قوى السوق للمتعاملين فيه.

- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يتأثر سعر الصرف بهؤلاء المتعاملين في سوق العملات الأجنبية من خلال مهاراتهم وخبراتهم واتخاذ قراراتهم بشأن تحديد اتجاه الأسعار ، وما إذا كان من الضروري تعديله أو ابقاءها على ما هو عليه.

4- تحرير سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف في الأسواق الحرة أي التي لا تخضع لقيود معينة علي أساس العرض والطلب بينما يتحدد سعر الصرف في الأسواق التي تخضع لقيود العرض بقرار من الحكومة أو من السلطات النقدية التي تتمثل عادة في البنوك المركزية¹ ، ويمكن القول بأن تحرير سعر الصرف يعني

¹ منصور علي منصور شطا ، أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية علي بعض مؤشرات الاقتصاد المصري ، مرجع سابق ، ص: 308

رفع يد البنك المركزي عنه ليتركه يتحرك حسب قانون العرض والطلب ويحدث ذلك في حالة عدم السيطرة علي سوق العملة واستنفاد كافة ما يملكه البنك المركزي من أدوات للحفاظ علي هذه السوق ويحدث ذلك في الغالب عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات وزيادة في الطلب علي العملة الأجنبية¹.

5- أدوات سياسة سعر الصرف:

أ- **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة نظام سعر صرف ثابت تقوم السلطات بتحقيق توازن ميزان المدفوعات وتقوم بتخفيض العملة أما في حالة نظام سعر صرف عائم تقوم السلطات باستخدام سياسة التخفيض من أجل تشجيع الصادرات.

ب- **استخدام احتياطات الصرف:** عادة تلجأ السلطات النقدية إلي المحافظة علي سعر صرف عملتها ، ففي حالة انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة من أجل الحصول علي عملتها المحلية ، وعندما تتحسن عملتها تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملات المحلية ، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

ج- **استخدام سعر الفائدة :** يستخدم البنك المركزي سياسة سعر الفائدة المرتفعة في حالة انهيار العملة.

د- **مراقبة الصرف:** يتم استخدام هذه السياسة من أجل مقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة إذا كانت من أجل المضاربة.

هـ - **استخدام سعر صرف متعدد:** يتميز هذا النظام بوجود سعرين أو أكثر لصرف العملة الأول: يكون مغالي فيه وهذا ما يتعلق بالواردات الضرورية ، وسعر الصرف العادي يخضع له الواردات غير الأساسية أو السلع المحلية المصدرة.

6- أهداف سياسة سعر الصرف: (objectives of Exchange rate policy)

أ- **محاربة التضخم:** حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلي انخفاض مستوي التضخم المستورد وذلك عن طريق الانخفاض في تكاليف الاستيراد.

ب- **تخصيص الموارد:** حيث يؤدي سعر الصرف الحقيقي إلي تحويل الموارد إلي السلع الموجهة للتصدير وبالتالي يصبح هناك عدد كبير من السلع القابلة للتصدير.

ج- **توزيع الدخل:** حيث يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين القطاعات المحلية.

¹- ماجد عبد العظيم حسن قابيل ، أثر تعويم الجنيه المصري علي أداء التجارة الخارجية (الصادرات والواردات المصرية) كنموذج للقياس ، مجلة مصر المعاصرة ، إبريل 2017 ، العدد 526 ، ص: 382

د- تنمية الصناعات المحلية: حيث يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعة المحلية وهذا ما يزيد من الصادرات.

هـ- التأثير على الميزان التجاري ومن ثم التأثير على ميزان المدفوعات حيث تستخدمه العديد من الدول كأداة للتحكم في ميزان المدفوعات¹.

ثانياً: الإطار النظري للميزان التجاري

1- مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات:

هو سجل إحصائي يبين جميع المعاملات الاقتصادية التي تحدث بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أي رصيد العمليات التجارية من المشتريات المتمثلة في الواردات من السلع والخدمات والمبيعات المتمثلة في الصادرات من السلع والخدمات²، ويعرف أيضاً بأنه السجل الذي يتضمن كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة³. وبالتالي يمثل ميزان المدفوعات خلاصة الفارق للعمليات المالية التي تتم، خلال فترة معينة من الزمن، بين بلدٍ ما ومختلف البلدان الأجنبية، ولذلك يعد من أكثر المؤشرات الاقتصادية الكلية أهمية بالنسبة لصانعي السياسات الاقتصادية، فهو يساعد السلطات المختصة في تحسين الوضع الاقتصادي للدولة ويسهم في تقييم التأثيرات الاقتصادية العالمية على اقتصاد الدولة⁴، وهو أوسع في مفهومه من الميزان التجاري الذي يقتصر على صادرات وواردات السلع فقط.

وتتمثل أهمية ميزان المدفوعات في أنه حساب يوضح المعاملات التي تحدث ما بين اشخاص دوله ما وباقي أجزاء العالم، كما أنه يصف العلاقات الاقتصادية للدولة ومعرفة اخبارها من المركز الاقتصادي الدولي لكي تتوصل إلي قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجاره الخارجيه والتمويل الخارجى، هذا وتوضح الدراسات التحليلية لميزان المدفوعات قدره الدوله على مواجهة وارداتها والمعاملات

¹ - Barsa B. W., " The Relationship Between Exchange Rate Volatility and Balance of Payments in Kenya", A Research Project Submitted In Partial Fulfilment of The Requirement for The Award of Master of Business Administration Degree, School of Business , The University of Nairobi, 2013 , Pp. 1

² - محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007، ص:181.

³ - Salvatore D., "International Economics", Wile , USA , Eleventh Edition , 2012 , pp. 397.

⁴ - Alwattage U. P., " Exchange Rate, Competitiveness and Balance of Payment Performance " , Central Bank of Srilanka, Staff Studies, Vol. 34 , No. 1 , 2009 , pp. 63-91

الأخرى الاقتصادية من خلال عمليات التصدير للسلع ، ومن خلال كشف ميزان المدفوعات يتضح ما إذا كانت الدولة دائنه أو مدينه .

2- هيكل ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات إلي:

أ- **المعاملات التجارية:** وتشمل حركة السلع والخدمات من وإلى الدولة المعنية، ويسمى بالميزان التجاري أو الحساب الجاري.

ب- **المعاملات الرأسمالية:** وتشمل حركة رؤوس الأموال من وإلى الدولة المعنية ، ويسمى بالميزان الرأسمالي أو الحساب الرأسمالي.

وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات يتم اللجوء إلي تخفيض قيمة العملة المحلية أي تخفيض سعر صرف العملة المحلية إزاء العملة الأجنبية ، كما حدث في الاقتصاد المصري عام 2016 من أجل أن يؤدي مثل هذا التخفيض في جعل أسعار صادرات الدولة من سلع وخدمات أقل في السوق الخارجي ، بالشكل الذي يؤدي إلي إمكانية زيادتها ، وجعل أسعار واردات الدولة من سلع وخدمات أعلى في السوق المحلية بما يؤدي إلي إمكانية خفضها وصولاً إلي تحقيق التوازن بينهما ومن ثم توازن ميزان المدفوعات أو البحث عن بديل لهذه الواردات بالسوق المحلي مما يؤدي إلي تقليل الواردات¹.

3- تعريف الميزان التجاري:

يشير الميزان التجاري إلي الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال مده معينة.

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات لبلد ما – إجمالي واردات نفس البلد.

ويعد الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لأي دولة لأنه يوضح النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة المعنية، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز نشاطها الإنتاجي بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الإنتاجية فيه ، وضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد ، تلجأ الدولة إلي التوسع في الاستيراد لسد هذه الاحتياجات ، وبالتالي عدم توفير فائض في الإنتاج لغرض التصدير وحدث عجز في الميزان التجاري².

¹ - منصور علي شطا، أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية علي بعض مؤشرات الاقتصاد المصري ، مرجع سابق، ص:320

² - خالد عبدالوهاب البنداري ، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري علي الاقتصاد المصري ، ورقة عمل ، اتحاد الغرف العربية ، 2016، ص:3.

وينقسم الميزان التجاري إلى قسمين:

- أ- الميزان التجاري السلعي: يطلق عليه ميزان التجارة المنظورة، ويشمل كل الخدمات والسلع التي تكون في شكل مادي ملموس، مثل الصادرات والواردات من السلع المادية التي تعبر الحدود الجمركية.
- ب- الميزان التجاري الخدمي: ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظور، ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل (النقل، السياحة، التامين).

الفرق بين الميزان التجاري الايجابي والميزان التجاري السلبي:

- الميزان التجاري الايجابي: هو الذي تكون فيه صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها من السلع والخدمات وهذا ما يسمى بالفائض في الميزان التجاري. وفي هذه الحالة يتسم اقتصاد هذه البلاد بالاستقرار.

- الميزان التجاري السلبي: هو الذي تكون فيه واردات البلد من السلع والخدمات اكبر من صادراتها، وهذا ما يسمى بالعجز في الميزان التجاري. وفي هذه الحالة يتسم اقتصاد البلد بعدم الاستقرار.

المبحث الثاني: أثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد المصري

يعتبر سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي ويظهر ذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد في السوق الوطني بمعنى أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في أسواق العالم، ولكن الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات في السوق الوطني مما يؤدي إلي حدوث اختلال في الميزان التجاري لهذه الدولة ويتم معالجة هذا الاختلال من خلال اتخاذ سياسات سعر الصرف التي تتناسب مع حالة الاقتصاد الوطني، فتخفيض سعر الصرف يلعب دوراً رئيسياً في تحسين مستوي الميزان التجاري في الأجل الطويل، علي الرغم من أنه قد يسبب التراجع في الأجل القصير، ويختلف تأثير تخفيض قيمة العملة من بلد لآخر، فقد يؤدي إلي حدوث تنمية اقتصادية في بلد ما، وقد يكون أقل مواءمة في بلد آخر لأسباب منها عدم الاستقرار السياسي أو ارتفاع الدين العام كما هو الحال في مصر¹. ومن هنا فإن تأثير تخفيض سعر العملة علي الميزان التجاري يعتمد علي عنصرين: الأول: أن الدولة تمتلك إمكانات

¹ - منصور علي شطا، أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية علي بعض مؤشرات الاقتصاد المصري، مرجع سابق، ص: 321

تصديرية ، فهبوط قيمة العملة يجعل أسعار السلع التصديرية أقل في الأسواق الخارجية. الثاني: أن خفض قيمة العملة يكون مدعوماً بتوافر أساسيات الاقتصاد الشامل ، ويمكن أن يحافظ علي القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية ، أي أن الاقتصاد لديه القدرة علي تقديم المزيد من المنتجات التصديرية وعلی الدولة المصرية زيادة منتجاتها التصديرية لاستغلال تخفيض قيمة عملاتها¹. ويشير الجدول التالي رقم (1) إلي تطور كل من الصادرات والواردات و عجز الميزان التجاري في الاقتصاد المصري خلال الفترة من 1990-2020.

جدول (1)

تطور الميزان التجاري وسعر الصرف الأجنبي

المتوسط المرجح لسعر الصرف (بالجنيه)	رصيد الميزان التجاري (الصادرات - الواردات)	إجمالي الواردات (بالمليار دولار)	إجمالي الصادرات (بالمليار دولار)	السنة
3.1	(7.6)	11.4	3.8	1991/1990
3.3	(6.4)	10.0	3.6	1992/1991
3.3	(7.3)	10.7	3.4	1993/1992
3.3	(7.3)	10.6	3.3	1994/1993
3.3	(7.8)	12.8	5.0	1995/1994
3.3	(9.4)	14.1	4.7	1996/1995
3.3	(10.2)	15.5	5.3	1997/1996
3.3	(11.7)	16.8	5.1	1998/1997
3.3	(12.6)	17.0	4.4	1999/1998
3.4	(11.4)	17.8	6.4	2000/1999
3.9	(9.4)	16.4	7.0	2001/2000
4.6	(3.6)	20.3	16.7	2002/2001
6.1	(1.8)	20.4	18.6	2003/2002
6.2	(0.2)	23.7	23.5	2004/2003
5.8	(2.6)	31.4	28.8	2005/2004
5.7	(3.8)	39.6	35.8	2006/2005
5.6	(4.4)	46.8	42.4	2007/2006
5.3	(8.4)	65.0	56.6	2008/2007
5.5	(12.6)	61.6	49.0	2009/2008
5.6	(14.7)	62.2	47.5	2010/2009

¹ - محمد عبدالحميد شهاب، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة 1985-2015، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، يناير 2016 ، العدد 521، ص: 49

5.9	(15.9)	64.8	48.9	2011/2010
6.0	(26.3)	74.2	47.9	2012/2011
7.0	(24.8)	73.0	48.2	2013/2012
7.1	(32.8)	76.5	43.7	2014/2013
7.5	(34.0)	78.1	44.1	2015/2014
8.7	(32.1)	66.9	34.8	2016/2015
18.0	(28.6)	66.9	38.3	2017/2016
17.8	(26.2)	73.5	47.3	2018/2017
16.7	(25.0)	77.9	52.9	2019/2018
15.6	(34.2)	63.5	29.3	2020/2019

المصدر: البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول السابق :

- إن السمة الرئيسية لرصيد الميزان التجاري هي العجز المستمر والدائم¹ مما يشير إلي وجود خلل هيكلي في أداء الاقتصاد المصري، ولكن قيمة العجز تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ففي خلال الفترة من 2000/1990 اعتمدت مصر نظام ربط سعر الصرف بسبب انهيار نظام بريتون وودز Breton Woods في ثمانينيات القرن الماضي ، وقد حافظت علي هذا الربط حتي اعتمدت الحكومة نظام سعر الصرف المدار في فبراير 1991 ، عندما تم تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي² فقد انخفض قيمة الجنيه المصري من 1.55 جنيه/ دولار لعام 1998 إلي 3.4 جنيه/ دولار في المتوسط ما بين فبراير 1991 وديسمبر 2000 وقد انخفض عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة أثر التخلي عن نظام ربط سعر الصرف لثلاث سنوات متتالية إلا أن العجز بدء يتصاعد مرة أخرى أواخر التسعينيات وبشكل حاد عقب مواجهة الاقتصاد المصري العديد من الأزمات الداخلية والخارجية بدءاً من حادث الأقصر الإرهابي عام 1997 ، وانخفاض إيرادات قناة السويس مع تصاعد نذر الحرب في منطقة الشرق الأوسط ، مما ترتب عليه انخفاض حصيللة النقد الأجنبي من قطاع السياحة وهروب رؤوس الأموال إلي

¹ - T.M. Anderson and F.Schneider , " Coorination of Fiscal and Monetary Policy under Different institutional Arrangement", European Journal of Political Economy, February 1986, Pp.169-191

² - Nada S., Nadine A., Yasmine Elshawarby, " Currency Depreciation and The Intensive Margin of Export Trade: Firm and Product Level Evidence From Egypt, Working Paper, The Egyptian Center For Economic Studies, No.210,2020.

الخارج¹ ، فضلاً عن انهيار أسعار النفط العالمية وتدهور حصيلة الصادرات البترولية ليصل عجز الميزان التجاري إلي 12.5 مليار دولار نهاية عام 1999/1998 والذي يعد أعلى عجز خلال فترة التسعينيات.

- في عام 2001/2000 بلغ عجز الميزان التجاري 9.4 مليار دولار عندما كان سعر الصرف الأجنبي 3.9 جنيهات²، وفي عام 2002/2001 بلغ العجز 3.6 عندما كان سعر الصرف 4.6 جنيهاً نتيجة اتباع نظام التعويم المدار وتحريك نطاق البيع والشراء للعملة الأجنبية في نطاق محدد.

- وخلال عام 2003/2002 حينما تقرر تحرير سعر الصرف الأجنبي في 2003/1/29 وتم منح الحرية للبنوك في تحديد سعر البيع والشراء للعملة الأجنبية³ ارتفع سعر الصرف إلي 6.1 جنيهاً انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 50% مقارنة بالعام السابق ليصل إلي 1.8 مليار دولار حيث بلغت قيمة الصادرات 18.6 مليار دولار وقيمة الواردات 20.4 مليار دولار.

- وفي عام 2004/2003 ارتفع معدل الصرف ارتفاعاً طفيفاً حيث بلغ 6.2 مليار دولار وانخفض عجز الميزان التجاري إلي 2 مليار دولار وهذه تعتبر أدنى قيمة للعجز خلال فترة الدراسة حيث حدث زيادة في الصادرات بمعدل أكبر من زيادة الواردات (الصادرات 23.5 مليار دولار بينما الواردات 23.7 مليار دولار)

- وخلال الفترة من 2005/2004 إلي 2008/2007 انخفض سعر الصرف الأجنبي من 5.8 جنيهاً إلي 5.3 جنيهاً وذلك بمعدل تراجع سنوي المتوسط يبلغ 2.15% ، أما عجز الميزان التجاري فقد ارتفع خلال هذه الفترة من 2.6 إلي 8.4 مليار دولار بمعدل نمو سنوي في المتوسط 55.7% حيث ارتفعت الصادرات من 28.8 إلي 56.6 مليار دولار بمعدل نمو سنوي في المتوسط 24.1% ، بينما ارتفعت الواردات من 31.4 إلي 65.0 مليار دولار بمعدل نمو سنوي في المتوسط 26.8%.

- وخلال الفترة من 2009/2008 إلي 2012/2011 ارتفع سعر الصرف من 5.5 إلي 6.0 جنيهاً بمعدل نمو في المتوسط 2.3% ، وزاد العجز بالميزان التجاري من 12.6 إلي 26.3 مليار جنيهاً بمعدل نمو

¹ - خالد عبدالوهاب البنداري ، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري علي الاقتصاد المصري، ورقة عمل ، اتحاد الغرف العربية ، 2016.

² - Hossam Eldin Mohammed Abdelkader , Investigating The Transmission Mechanism of Monetary Policy In Egypt, PHD Thesis, Department of Economics, Birmingham Business School, Collage of Social Sciences, Univeresity of Birmingham, UK, 2013, Pp51.

³ - سارة أبو السعود عبده السيد ، أثر سعر الصرف علي التوازن الخارجي للاقتصاد المصري الفترة من 1977-2017 ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس العدد الأول ، 2020 ، ص:22

سنوي في المتوسط 27.2% حيث انخفضت قيمة الصادرات من 49.0 إلى 47.9 مليار دولار بمعدل تراجع سنوي في المتوسط 0.56% ، بينما زادت قيمة الواردات من 61.6 إلى 74.2 مليار دولار بمعدل نمو سنوي في المتوسط 5.1%.

- خلال العام 2013/2012 قد ارتفع سعر الصرف الأجنبي ليبلغ 7.0 جنيهات وانخفض عجز الميزان التجاري عن العام السابق له بمعدل 5.7% حيث بلغ 24.8 مليار دولار نتيجة انخفاض الواردات من 74.2 إلى 73.0 مليار دولار ، وزيادة الصادرات من 47.9 إلى 48.2 مليار دولار.

- وخلال الفترة من 2014/2013 إلى 2016/2015 ارتفع سعر الصرف الأجنبي ليبلغ (7.1 ، 7.5 ، 8.7) جنيهاً علي التوالي كما ارتفع عجز الميزان التجاري ليبلغ نحو (32.8 ، 34.0 ، 32.0) مليار دولار علي التوالي ، حيث بلغت الواردات نحو (76.5 ، 78.1 ، 66.9) مليار دولار علي التوالي ، أما الصادرات فقد بلغت نحو (43.7 ، 44.1 ، 34.8) مليار دولار علي التوالي.

- وخلال العام 2017/2016 ارتفع سعر الصرف الأجنبي ارتفاعاً ملحوظاً ليبلغ أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة 18 جنيهاً وذلك نتيجة لقرار تعويم سعر الصرف الأجنبي¹ في 3 نوفمبر 2016 حيث قرر البنك المركزي اتخاذ عدة إجراءات لتصحيح سياسة تداول النقد الأجنبي وذلك في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يمكن الاقتصاد المصري من مواجهة التحديات القائمة وإطلاق قدراته وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو والتشغيل بما يتناسب مع إمكانيات مصر المادية والبشرية والطبيعية. ومن أهم الأسباب التي دفعت البنك المركزي لإتخاذ قرار تحرير سعر الصرف.

1- خفض عجز الموازنة بعد أن سجلت نسبة العجز في الحساب الختامي لموازنة 2015-2016 12.2% ، مقارنة مع 11.5% في السنة المالية السابقة ، واستكمال إصلاح المنظومة الاقتصادية بالتزامن مع إجراءات ترشيد الإنفاق على الدعم وترشيد الإنفاق الحكومي.

2- خفض الواردات ووقف الإستيراد العشوائي، وزيادة الصادرات وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي
3- تمكين البنك المركزي المصري من الالتزام بتوفير الدولار لسد الفجوات الاستيرادية في السلع الأساسية والاستراتيجية ، و القضاء على ظاهرة الدولار والمضاربة على الدولار في السوق السوداء.

¹ -سارة أبو السعود عبده السيد ، أثر سعر الصرف علي التوازن الخارجي للإقتصاد المصري الفترة من 1977-2017 ، مرجع سابق ، ص: 23

4- كشف حجم العرض والطلب الحقيقيين على الدولار بعيدا عن الصورة الوهمية التي يحاول تجار العملة والمضاربون على الدولار تصديرها.

5- استهداف معدلات التضخم والسيطرة عليها على المدى المتوسط بعد استقرار سعر الدولار.

6- إنقاذ البورصة المصرية بعد أن شهدت خروج جزءا كبيرا من السيولة واتجهت للمضاربة على الدولار.

7- تأكيد جدية مصر فى اتخاذ قرارات إصلاح اقتصادى جريئة، للحصول على ثقة وموافقة صندوق النقد على قرض بقيمة 12 مليار دولار لدعم الاحتياطي النقدى المصرى ، وإعطاء مرونة للبنوك العاملة فى مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبي لإستعادة تداوله فى القنوات الشرعية وإنهاء السوق الموازية للنقد الأجنبي وعلى أثر هذا الإجراء بلغ عجز الميزان التجاري نحو 28.6 مليار دولار حيث بلغت الصادرات 38.3 مليار دولار والواردات 66.9 مليار دولار.

- خلال العام 2018/2017 انخفض سعر الصرف الأجنبي إلي 17.8 جنيهاً وانخفض عجز الميزان التجاري إلي 26.2 مليار دولار بمعدل 8.4% حيث بلغت الصادرات نحو 47.3 مليار دولار والواردات نحو 73.5 مليار دولار.

- خلال العام 2019/2018 واصل سعر الصرف الأجنبي انخفاضه حيث بلغ 16.7 جنيهاً ، وانخفض عجز الميزان التجاري إلي 25.0 مليار دولار بمعدل 4.6% حيث بلغت الصادرات 52.9 مليار دولار والواردات 77.9 مليار دولار.

ويلاحظ أنه خلال هذا العام قد بلغت الصادرات أقصى قيمة لها 52.9 مليار دولار ويرجع ذلك إلي:

أ- ارتفاع حصة الصادرات السلعية بمعدل 10.3% لتصل إلي 28.5 مليار دولار بسبب ارتفاع حصة الصادرات السلعية البترولية بمعدل 31.7 لتسجل نحو 11.6 مليار دولار.

ب- ارتفاع المتحصلات من الخدمات بمعدل 13.7% لتبلغ نحو 24.4 مليار دولار وقد جاء ذلك انعكاساً لارتفاع معظم بنودها حيث تصاعدت متحصلات السفر بمعدل 28.2% لتصل نحو 12.6 مليار دولار كما ارتفعت متحصلات الخدمات الأخرى بمعدل 8.4% لتسجل نحو 2.5 مليار دولار.

كما يلاحظ أنه خلال نفس العام 2019/2018 قد بلغت الواردات أقصى قيمة لها خلال فترة الدراسة 77.9 مليار دولار وقد جاء ذلك نتيجة:

* ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل 5.4% لتبلغ 66.5 مليار دولار لإرتفاع الواردات السلعية غير البترولية بمعدل 8.6% لتبلغ 55.0 مليار دولار في حين انخفضت الواردات السلعية البترولية بمعدل 7.7% لتسجل نحو 11.5 مليار دولار.

* ارتفاع المدفوعات الخدمية بمعدل 9.9% لتسجل نحو 11.4 مليار دولار انعكاسا لارتفاع معظم بنودها حيث ارتفعت المدفوعات الخدمية الأخرى لتصل نحو 6.0 مليار دولار بمعدل 21.0% وارتفعت مدفوعات النقل لتصل نحو 1.8 مليار دولار.

مما سبق نستنتج أن تحرير سعر الصرف الأجنبي يؤدي إلى زيادة عجز الميزان التجاري في الأجل القصير وانخفاض العجز في الأجل الطويل نتيجة ارتفاع الصادرات.

تحليل أثر التغيرات في سعر الصرف علي (الصادرات، الواردات، رصيد الميزان التجاري)¹:
سوف يتم تحليل أثر التغيرات في سعر الصرف علي (الصادرات، الواردات، رصيد الميزان التجاري) اعتماداً علي المنهج الوصفي - التحليلي.

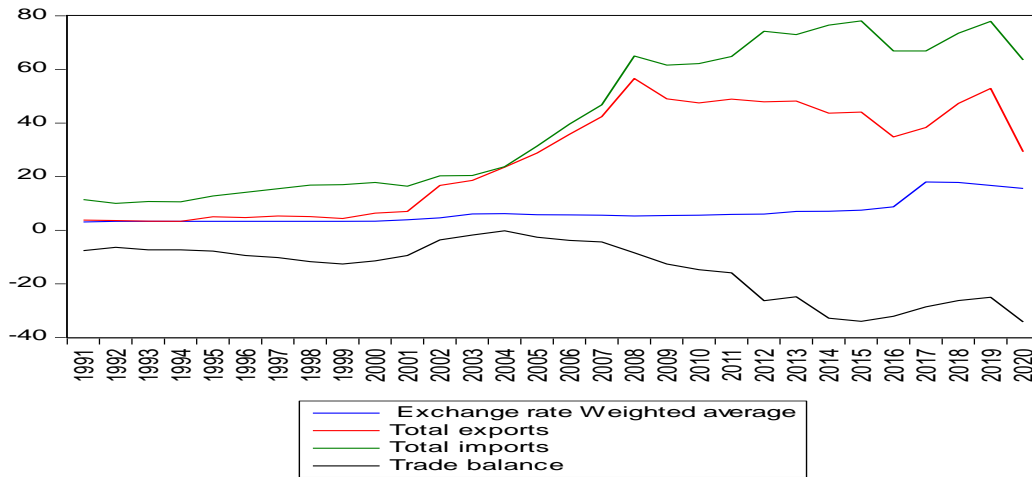
أولاً: وصف المتغيرات

جدول (2)

			Observations 30	Sample 1991 2020
Exchange Rate Weighted Average	Trade Balance	Total Imports	Total Exports	Series:
6.583333	-14.4367	41.31333	26.87667	Mean
5.6	-10.8	35.5	29.05	Median
18	-0.2	78.1	56.6	Maximum
3.1	-34.2	10	3.3	Minimum
4.443289	10.73671	26.57155	19.45103	Std. Dev.
18.22669	3.290014	3.892125	3.392436	Jarque-Bera
0.00011	0.193011	0.142835	0.183376	Probability

تتبع متغيرات الدراسة إلي التوزيع الطبيعي وفقاً لاختبار Jarque-Bera عند مستوى معنوية 5% عدا المتغير المستقل (سعر الصرف)

¹ - تم الاعتماد علي برنامج E VIEWS 8 في تحليل أثر التغيرات في سعر الصرف علي الصادرات، الواردات، رصيد الميزان التجاري.



شكل رقم (1)
العرض البياني للسلاسل الزمنية

دراسة استقرار السلاسل الزمنية

اختبار ديكي فولر Augmented Dickey-Fuller test		المتغير
الفرق الاول	المستوى At Level	
Null Hypothesis: D(EXCHANGE_RATE_WEIGHTED_A) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)	Null Hypothesis: EXCHANGE_RATE_WEIGHTED_A has a unit root E ogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - base on SIC, maxlag=7)	EXCHANGE RATE
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic -4.634544 0.0010	Augmented Dickey-Fuller test statistic -0.224825 0.9244	
Test critical values:	Test critical values:	
1% -3.689194	1% -3.679322	
5% -2.971853	5% -2.967767	
10% -2.625121	10% -2.622989	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.	

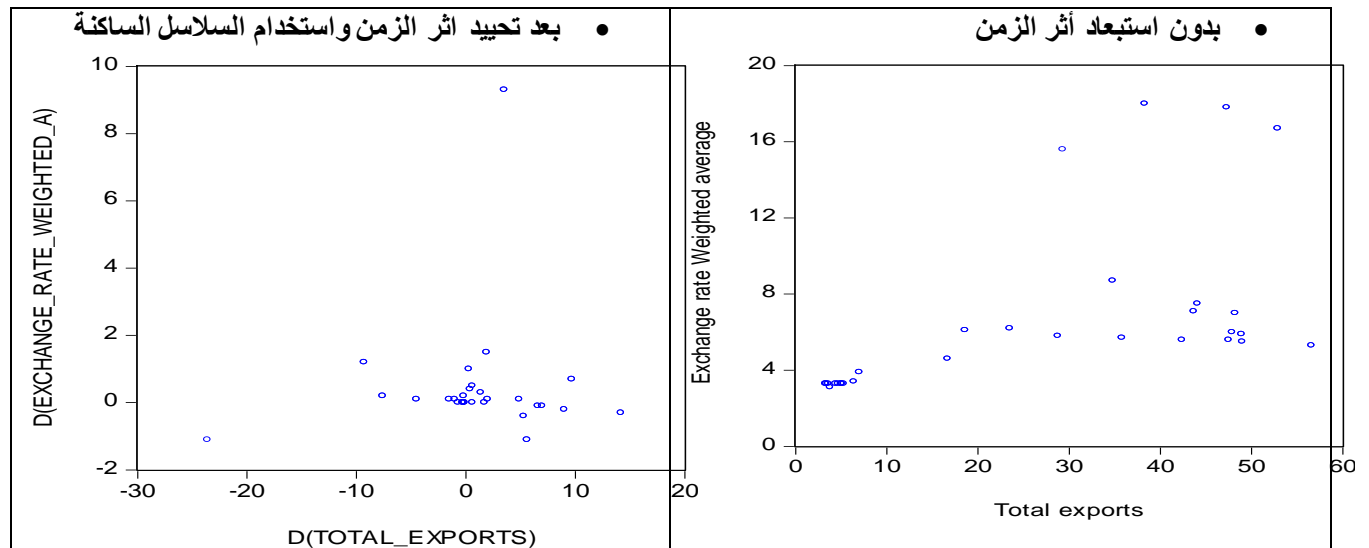
<p>Null Hypothesis: D(TOTAL_EXPORTS) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)</p> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 60%;"></th> <th style="width: 20%; text-align: center;">t-Statistic</th> <th style="width: 20%; text-align: center;">Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td style="text-align: center;">-3.660539</td> <td style="text-align: center;">0.0107</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">1% level</td> <td style="text-align: center;">-3.689194</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">5% level</td> <td style="text-align: center;">-2.971853</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">10% level</td> <td style="text-align: center;">-2.625121</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <hr/> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.660539	0.0107	Test critical values:			1% level	-3.689194		5% level	-2.971853		10% level	-2.625121		<p>Null Hypothesis: TOTAL_EXPORTS has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)</p> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 60%;"></th> <th style="width: 20%; text-align: center;">t-Statistic</th> <th style="width: 20%; text-align: center;">Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td style="text-align: center;">-1.305047</td> <td style="text-align: center;">0.6135</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">1% level</td> <td style="text-align: center;">-3.679322</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">5% level</td> <td style="text-align: center;">-2.967767</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">10% level</td> <td style="text-align: center;">-2.622989</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <hr/> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.305047	0.6135	Test critical values:			1% level	-3.679322		5% level	-2.967767		10% level	-2.622989		EXPORTS
	t-Statistic	Prob.*																																				
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.660539	0.0107																																				
Test critical values:																																						
1% level	-3.689194																																					
5% level	-2.971853																																					
10% level	-2.625121																																					
	t-Statistic	Prob.*																																				
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.305047	0.6135																																				
Test critical values:																																						
1% level	-3.679322																																					
5% level	-2.967767																																					
10% level	-2.622989																																					
<p>Null Hypothesis: D(TOTAL_IMPORTS) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)</p> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 60%;"></th> <th style="width: 20%; text-align: center;">t-Statistic</th> <th style="width: 20%; text-align: center;">Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td style="text-align: center;">-4.046212</td> <td style="text-align: center;">0.0042</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">1% level</td> <td style="text-align: center;">-3.689194</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">5% level</td> <td style="text-align: center;">-2.971853</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">10% level</td> <td style="text-align: center;">-2.625121</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <hr/> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.046212	0.0042	Test critical values:			1% level	-3.689194		5% level	-2.971853		10% level	-2.625121		<p>Null Hypothesis: TOTAL_IMPORTS has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)</p> <hr/> <table style="width: 100%; border-collapse: collapse;"> <thead> <tr> <th style="width: 60%;"></th> <th style="width: 20%; text-align: center;">t-Statistic</th> <th style="width: 20%; text-align: center;">Prob.*</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Augmented Dickey-Fuller test statistic</td> <td style="text-align: center;">-0.829973</td> <td style="text-align: center;">0.7954</td> </tr> <tr> <td>Test critical values:</td> <td></td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">1% level</td> <td style="text-align: center;">-3.679322</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">5% level</td> <td style="text-align: center;">-2.967767</td> <td></td> </tr> <tr> <td style="padding-left: 20px;">10% level</td> <td style="text-align: center;">-2.622989</td> <td></td> </tr> </tbody> </table> <hr/> <p>*MacKinnon (1996) one-sided p-values.</p>		t-Statistic	Prob.*	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.829973	0.7954	Test critical values:			1% level	-3.679322		5% level	-2.967767		10% level	-2.622989		IMPORTS
	t-Statistic	Prob.*																																				
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.046212	0.0042																																				
Test critical values:																																						
1% level	-3.689194																																					
5% level	-2.971853																																					
10% level	-2.625121																																					
	t-Statistic	Prob.*																																				
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.829973	0.7954																																				
Test critical values:																																						
1% level	-3.679322																																					
5% level	-2.967767																																					
10% level	-2.622989																																					

Null Hypothesis: D(TRADE_BALANCE) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: TRADE_BALANCE has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, maxlag=7)			BALANCE
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.964629	0.0052	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.010447	0.9501	
Test critical values:			Test critical values:			
1% level	-3.689194		1% level	-3.679322		
5% level	-2.971853		5% level	-2.967767		
10% level	-2.625121		10% level	-2.622989		
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

لا تتمتع متغيرات الدراسة بالاستقرار (اي تعاني من مشكلة جذر الوحدة) في المستوى At level، وتصل جميع المتغيرات لحالة الاستقرار عند الفرق الاول كما يوضح اختبار ديكي فولر السابق.

العرض البياني للسلاسل عند الفرق الأول

أثر سعر الصرف على الصادرات



Sample (adjusted): 1992 2020
 Included observations: 29 after adjustments
 Method: MM-estimation
 S settings: tuning=1.547645, breakdown=0.5, trials=200, subsmpl=1, refine=2, compare=5
 M settings: weight=Bisquare, tuning=4.684, H-matrix scaled
 Random number generator: rng=kn, seed=50741500
 Huber Type I Standard Errors & Covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.
D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)	0.2892	0.480	0.602	
	33	299	1940.5470	

Robust Statistics

R-squared	0.0553	Adjusted R-squared	0.0553
Rw-squared	0.0685	Adjusted Rw-squared	0.068
Akaike info criterion	58.009	Schwarz criterion	59.24
Deviance	540.10	Scale Prob(Rn-squared statistic)	3.108
	57		976
	0.3626		0.547
	37		045

Non-robust Statistics

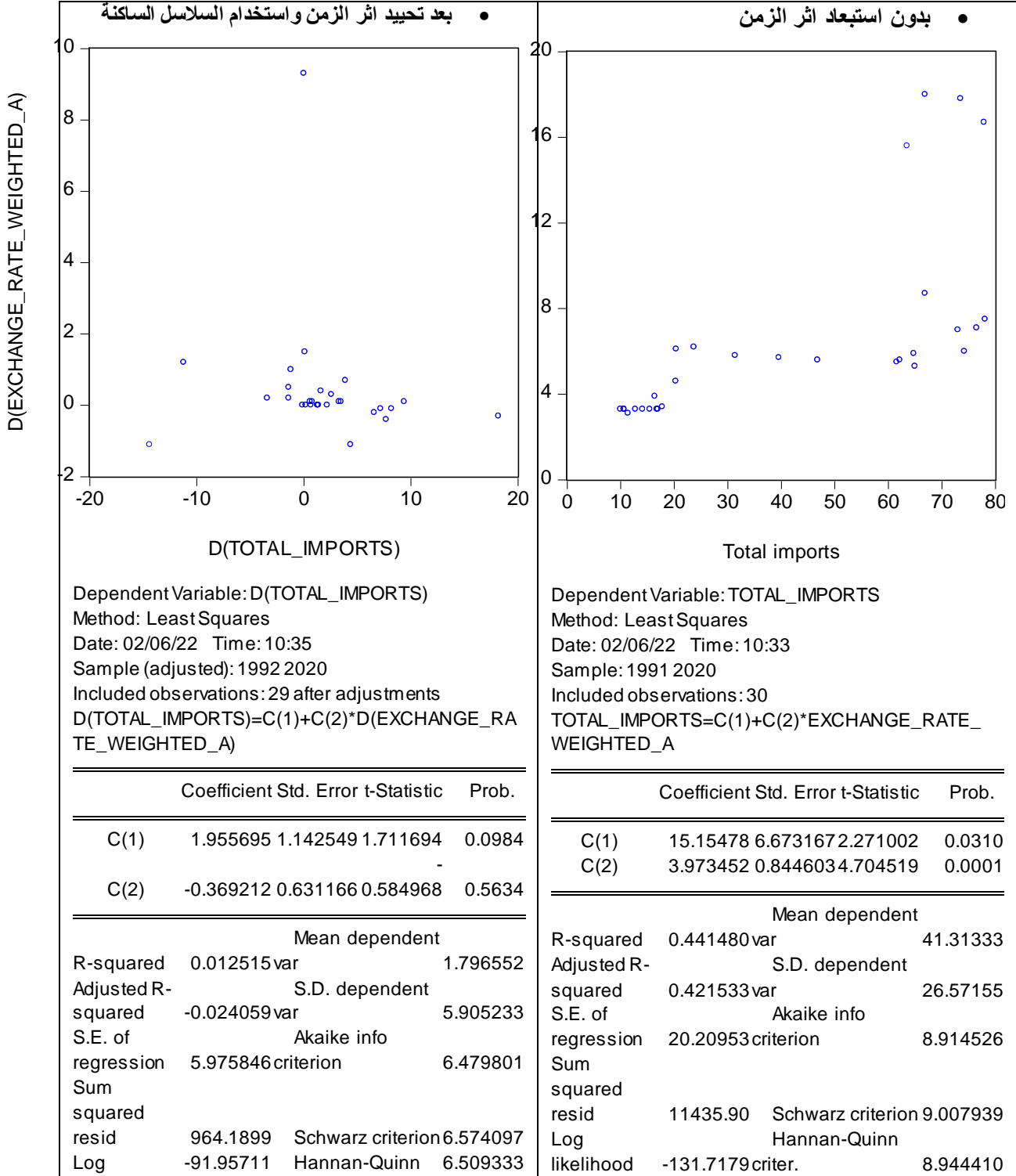
Mean dependent var	0.8793	S.D. dependent var	6.765
	10		003
S.E. of regression	6.7827	Sum squared resid	1288.00

(FMOLS)
 Date: 02/06/22 Time: 10:18
 Sample (adjusted): 1993 2020
 Included observations: 28 after adjustments
 Cointegrating equation deterministics: C
 Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)	0.1104	0.710	0.155	
	26	668	3840.8777	
C	0.8555	1.308	0.653	
	65	960	6220.5191	

R-squared	0.0042	Mean dependent var	0.917
	58	var	857
Adjusted R-squared	0.0340	S.D. dependent var	6.885
	40	var	898
S.E. of regression	7.0021	Sum squared resid	1274.16
	16	resid	770
Durbin-Watson stat	1.5330	Long-run variance	45.24
	03		566

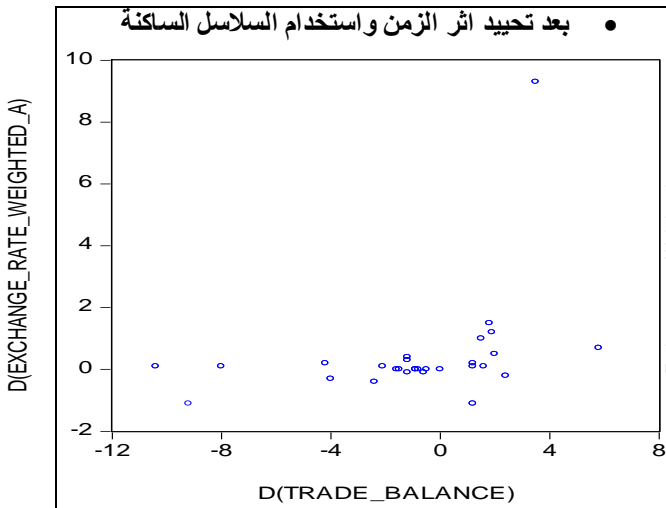
أثر سعر الصرف على الواردات



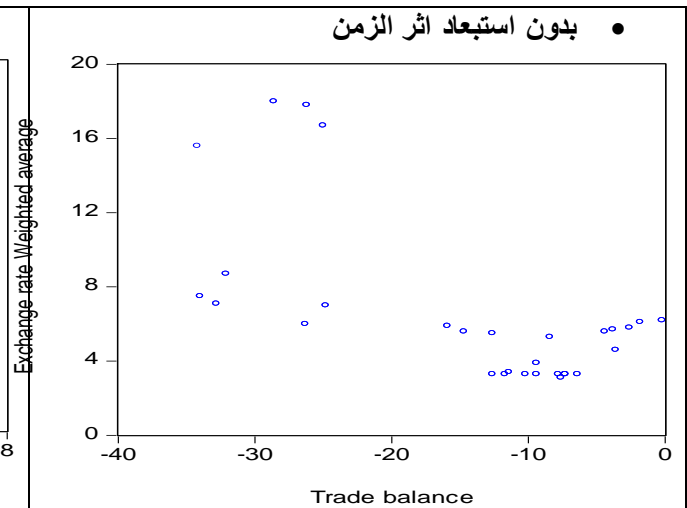
<p>likelihood criter. Durbin-Watson stat 1.641070</p> <hr/> <p>Series: RESID Sample 1991 2020 Observations 29 Mean 0.000000 Median -0.555695 Maximum 16.13354 Minimum -16.76183 Std. Dev. 5.868164 Skewness -0.310116 Kurtosis 5.637614</p> <p>Jarque-Bera 8.871218 Probability 0.011848</p> <p>تأثير سعر الصرف علي الواردات غير معنوي</p>	<p>Durbin-Watson stat 0.232157</p> <hr/>																													
<p>التحقق باستخدام الطرق المتينة للتقدير</p> <p>Dependent Variable: D(TOTAL_IMPORTS) Method: Robust Least Squares Date: 02/06/22 Time: 11:20 Sample (adjusted): 1992 2020 Included observations: 29 after adjustments Method: MM-estimation S settings: tuning=1.547645, breakdown=0.5, trials=200, subsmpl=1, refine=2, compare=5 M settings: weight=Bisquare, tuning=4.684, H-matrix scaled Random number generator: rng=kn, seed=50741500 Huber Type I Standard Errors & Covariance</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>z-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)</td> <td>0.104970</td> <td>0.48108</td> <td>0.217912</td> <td>0.8275</td> </tr> </tbody> </table> <p>Robust Statistics</p> <table border="1"> <tr> <td>R-squared</td> <td>0.1410</td> <td>Adjusted R-squared</td> <td>0.141</td> </tr> </table>	Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.	D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)	0.104970	0.48108	0.217912	0.8275	R-squared	0.1410	Adjusted R-squared	0.141	<p>التحقق من النتيجة عن طريق استخدام طريقة تقدير لامعلمية FMOLS</p> <p>Dependent Variable: D(TOTAL_IMPORTS) Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS) Date: 02/06/22 Time: 10:40 Sample (adjusted): 1993 2020 Included observations: 28 after adjustments Cointegrating equation deterministic: C Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)</p> <table border="1"> <thead> <tr> <th>Variable</th> <th>Coefficient</th> <th>Std. Error</th> <th>t-Statistic</th> <th>Prob.</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)</td> <td>0.557620</td> <td>0.634901</td> <td>0.878278</td> <td>0.3878</td> </tr> <tr> <td>C</td> <td>2.157297</td> <td>1.169408</td> <td>1.844777</td> <td>0.0765</td> </tr> </tbody> </table> <p>R-squared 0.0102 Adjusted R-squared 0.0278</p>	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)	0.557620	0.634901	0.878278	0.3878	C	2.157297	1.169408	1.844777	0.0765
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.																										
D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)	0.104970	0.48108	0.217912	0.8275																										
R-squared	0.1410	Adjusted R-squared	0.141																											
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.																										
D(EXCHANGE_RATE_W EIGHTED_A)	0.557620	0.634901	0.878278	0.3878																										
C	2.157297	1.169408	1.844777	0.0765																										

	82	082		09var	
	-	-		Sum	
Rw-squared	0.2072	Adjust	0.207	6.0635squared	955.9
	28	Rw-squared	228	S.E. of regression	07resid
Akaike info criterion	46.008	Schwarz	47.60	1.6734	Long-run
	61	criterion	566	Durbin-Watson stat	66variance
	625.09		3.759		
Deviance	28	Scale	003		
		Prob(Rn-			
	0.0474	squared	0.827		
Rn-squared statistic	86	stat.)	498		
Non-robust Statistics					
		S.D.			
Mean dependent var	1.7965	dependent	5.905		
	52	var	233		
		Sum			
	6.1783	squared	1068.		
S.E. of regression	71	resid	823		

أثر سعر الصرف على الميزان التجاري



Dependent Variable: D(TRADE_BALANCE)
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 10:47
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
 $D(TRADE_BALANCE) = C(1) + C(2) * D(EXCHANGE_RATE_WEIGHTED_A)$



Dependent Variable: TRADE_BALANCE
Method: Least Squares
Date: 02/06/22 Time: 10:43
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
 $(TRADE_BALANCE) = C(1) + C(2) * (EXCHANGE_RATE_WEIGHTED_A)$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.2201970	0.6536311	1.866797	0.0728
C(2)	0.7028570	0.3610781	1.946549	0.0621
Mean dependent				
R-squared	0.123065	var	0.917241	-
Adjusted R-squared	0.090586	var	3.584896	-
S.E. of regression	3.418672	var	5.362853	-
Sum squared resid	315.5575	var	5.457150	-
Log likelihood	-75.76137	var	5.392386	-
Durbin-Watson stat	1.811177			
Mean dependent				
R-squared	0.421772	var	-14.43667	
Adjusted R-squared	0.401121	var	10.73671	
S.E. of regression	8.308846	var	7.136859	
Sum squared resid	1933.034	var	7.230272	
Log likelihood	-105.0529	var	7.166743	
Durbin-Watson stat	0.403528			
<p>تأثير سعر الصرف علي الميزان التجاري غير معنوي عند مستوى معنوية 5% (ولكن يمكن قبول معنوية الاثر عند مستويات معنوية تزيد عن ذلك)</p> <p>Series: RESID Sample 1991 2020 Observations 29</p> <p>Mean 1.53e-16 Median 0.320197 Maximum 6.528197 Minimum -9.250089 Std. Dev. 3.357069 Skewness -1.036330 Kurtosis 4.291308</p> <p>Jarque-Bera 7.205769 Probability 0.027245</p>				
<p>التحقق باستخدام الطرق المتينة للتقدير</p> <p>Dependent Variable: D(TRADE_BALANCE) Method: Robust Least Squares Date: 02/06/22 Time: 11:18 Sample (adjusted): 1992 2020 Included observations: 29 after adjustments Method: MM-estimation S settings: tuning=1.547645, breakdown=0.5, trials=200, subsmpl=1, refine=2, compare=5 M settings: weight=Bisquare, tuning=4.684, H-matrix</p>				
<p>التحقق من النتيجة عن طريق استخدام طريقة تقدير لامعلمية FMOLS</p> <p>Dependent Variable: D(TRADE_BALANCE) Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS) Date: 02/06/22 Time: 10:49 Sample (adjusted): 1993 2020 Included observations: 28 after adjustments Cointegrating equation deterministics: C Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)</p>				

scaled				= 4.0000)	
Random number generator: rng=kn, seed=50741500					
Huber Type I Standard Errors & Covariance					
Variable	Coefficient	Std. Error	z-Statistic	Prob.	
D(EXCHANGE_RATE_WEIGHTED_A)	1.759771	0.267259	6.584522	0.0000	0.581688
C	-1.301732	0.777939	-1.673310		
R-squared	0.126324	Mean dependent var			
Adjusted R-squared	0.092721	S.D. dependent var			
S.E. of regression	3.454810	Sum squared resid			
Durbin-Watson stat	1.815857	Long-run variance			
Robust Statistics					
R-squared	0.060738	Adjusted R-squared	0.060738		
Rw-squared	0.152672	Adjusted R-squared	0.152672		
Akaike info criterion	44.55405	Schwarz criterion	46.48516		
Deviance	244.3048	Scale Prob(Rn-squared statistic)	2.380331		
Rn-squared statistic	43.35593	stat.)	0.000000		
Non-robust Statistics					
Mean dependent var	0.917241	S.D. dependent var	3.584896		
S.E. of regression	4.213630	Sum squared resid	497.1310		
يوجد اثر معنوي وايجابي عند مستوى معنوية 5% للتغير في سعر الصرف علي الميزان التجاري					

يوضح التحليل الاستكشافي لمتغيرات الدراسة من الجدول السابق رقم (2) أن متوسط سعر الصرف خلال فترات الدراسة يبلغ 6.58 جنيه/ دولار ومتوسط الميزان التجاري يأخذ قيمة سالبة تبلغ - 14.4 مليون دولار، كما نلاحظ أن متوسط الواردات يزيد عن متوسط الصادرات حيث يبلغ الأول 41.3 مليون دولار والثاني 26.87 مليون دولار، ويوضح الجدول السابق أبرز المقاييس الوصفية من وسط، ووسيط، وانحراف معياري، كما يتضمن اختبار (Jarque- Bera) لاعتمادية البيانات والذي يتضح من نتائجه تبعية المتغيرات للتوزيع المعتدل عدا متغير سعر الصرف عند مستوي معنوية 5%.

ويوضح الشكل رقم (1) وجود اتجاه في السلاسل محل الدراسة ، وللتحقق من استقرار تلك السلاسل تم إجراء اختبار جذر الوحدة (Augmented Dickey- Fuller test) ، ويوضح الجدول التالي رقم (3) ملخص بنتائج ذلك الاختبار في المستوى At Level وعند الفرق الأول في المتغيرات .

جدول (3)

الفرق الأول		المستوي At Level		المتغير
p-value	احصائية الاختبار	p-value	احصائية الاختبار	
0.0010	-4.634544	0.9244	0.224825 -	سعر الصرف
0.0107	-3.660539	0.6135	-1.305047	الصادرات
0.0042	-4.046212	0.7954	-0.829973	الواردات
0.0052	-3.964629	0.9501	-0.010447	رصيد الميزان التجاري

ووفقاً لنتائج اختبار Dickey- Fuller المقوي ، نلاحظ أن السلاسل تستقر عند الفرق الأول. ولدراسة أثر سعر الصرف علي كل من الصادرات، والواردات، ورصيد الميزان التجاري تم استخدام طريقة LS (المربعات الصغري العادية) لتقدير العلاقة بين المتغير المستقل وكل متغير من المتغيرات التابعة اعتماداً علي السلاسل الأصلية في المستوى At Level، وتبين تأثير التغيرات في سعر الصرف علي المتغيرات التابعة الثلاثة، ولكن بالتحقق من احصائية Durbin-Watson state للإرتباط الذاتي لحدود الخطأ العشوائي تبين أن النموذج يعد نموذج انحدار زائف ولتلافي تلك المشكلة تم تقدير النماذج مرة أخرى اعتماداً علي طريقة المربعات الصغري العادية LS باستخدام السلاسل بعد تسكينها بأخذ الفروق الأولي للمتغيرات، وقد أظهرت النتائج عدم معنوية تأثير التغيرات في سعر الصرف علي المتغيرات التابعة، ولتلافي أي انحرافات عن افتراض اعتدالية حد الخطأ العشوائي تم إعادة تقدير تلك النماذج باستخدام طريقة FMOLS وهي طريقة لا معلمية لا تتطلب شرط الاعتدالية، كما تم التحقق من العلاقات عن طريق استخدام طريقة التقدير MM-Estimation لتلافي تأثير المشاهدات الشاذة في العلاقة، خلصت النتائج إلي معنوية تأثير التغيرات في سعر الصرف علي رصيد الميزان التجاري وعدم معنوية تأثير التغيرات في سعر الصرف علي كل من الصادرات والواردات، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

توصيف النموذج المستخدم لأثر التغيرات في سعر الصرف على الميزان التجاري المصري:

تم الاعتماد علي المنهج الوصفي - التحليلي لتحديد أثر التغيرات في سعر الصرف علي رصيد الميزان التجاري خلال الفترة من 1990-2020 ، حيث تم الاستعانة بالدراسات السابقة في هذا المجال ومنها دراسة (عبير شعبان ، 2016) لتقدير العلاقة بين تغيرات سعر الصرف والميزان التجاري

المصري للفترة 1980-2014 حيث اعتمدت علي تحليل التكامل المشترك ومدخل اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ ، ودراسة (Burcak Mug , 2015) والتي هدفت إلي التحقيق في الروابط بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري بتطبيق التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ بين تركيا و ألمانيا للفترة 2002-2014 ودراسة (Kedir Bekeru, 2017) لتحديد أثر تخفيض سعر الصرف علي الميزان التجاري لغالبية دول شرق أفريقيا باستخدام التكامل المشترك بطريقة تقدير المربعات الصغرى خلال الفترة 1990-2014 ، ودراسة (Zakaria,S. Hegaze, 2018) لتحديد تأثير تقلب أسعار صرف الجنيه المصري علي الصادرات المصرية. تم تطبيق نموذج جونسون للتكامل المشترك وتحليل بيانات ربع سنوية التي تغطي الفترة من 2000-2015.

وفيما يتعلق بالنموذج المستخدم بهذه الدراسة فقد تم الاعتماد علي طريقة OLS لتقدير النموذج

$$T.B_t = - 4.105 - 1.569(ERW_t)$$

$$(2.743) \quad (0.347)$$

وقد لوحظ أن إحصائية D.W بلغت 0.4 مما يوضح وجود مشكلة ارتباط سلسلي لحدود الخطأ، والذي يعد خرقاً لأحد افتراضات OLS ، ومن ثم تم التخلص من مشكلة الإرتباط السلسلي عن طريق تسكين السلاسل الزمنية للمتغيرات بأخذ الفروق الأولي كما يوضح اختبار Dickey- Fuller – Unit-Root ، واعتمادا علي المتغيرات في صورة الفروق الأولي بعد تسكينها تم تقدير النموذج باستخدام OLS

$$T. B_t - T. B_{t-1} = - 1.22 + 0.702 (ERW_t - ERW_{t-1})$$

$$(0.653) \quad (0.361)$$

وقد اتضح من النموذج أن إحصائية D.W بلغت 1.8 أي لا يعاني النموذج بعد الاعتماد علي الفروق الأولي للمتغيرات من مشاكل الإرتباط السلسلي لحدود الخطأ ، كما أوضح اختبار Jarque- Bera عدم قبول تبعية الخطأ العشوائي للتوزيع المعتدل. وللتحقق من عدم تأثير افتراض الاعتدالية علي نتائج النموذج تم استخدام طريقة FMOLS لتقدير النموذج بطريقة لا معلمية ولا تتطلب افتراض الاعتدالية ، وكذلك تم استخدام طرق التقدير المتينة MM-Estimation وأثبتت النتائج كالاتي

$$T.B_t - T.B_{t-1} = - 1.3017 + 0.668 (ERW_t - ERW_{t-1})$$

$$(0.779) \quad (0.4223)$$

$$T.B_t - T.B_{t-1} = 1.759 (ERW_t - ERW_{t-1})$$

$$(0.267)$$

الخلاصة

السلاسل الزمنية في صورتها الخام تظهر وجود علاقات معنوية بين كل من سعر الصرف من جانب والصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري من جانب آخر. ولكن متغيرات الدراسة لا تتمتع بالاستقرار أي تعاني من مشكلة جذر الوحدة في المستوى At Level نتيجة التأثير بالزمن مما يؤدي إلى حدوث مشكلة الانحدار الدائف وبأخذ فروق المتغيرات في الحساب يتم فصل أثر السنوات (الزمن) وتصل جميع المتغيرات لوضع الاستقرار. وقد أثبت ذلك أنه لا يوجد أثر معنوي (تأثير) لسعر الصرف علي الصادرات أو الواردات وهذا عكس النتيجة المتوقعة (علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات وعلاقة طردية بين سعر الصرف وحجم الواردات)، وقد تم التحقق من العلاقات عن طريق استخدام طريقة التقدير MM-Estimation لتلافي تأثير المشاهدات الشاذة في العلاقة، خلصت النتائج إلى عدم معنوية تأثير التغيرات في سعر الصرف علي كل من الصادرات والواردات ومعنوية تأثير التغيرات في سعر الصرف علي رصيد الميزان التجاري ووذالك عند مستوى معنوية 5% .

التوصيات: خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- 1- يتعين تشجيع الصادرات من خلال توفير التسهيلات اللازمة لدعمها وكذلك توفير المواد الأولية والوسيلة التي تحتاجها.
- 2- يتعين زيادة الوعي لدى الأفراد بأهمية دعم المنتج المصري وشراؤه بدلاً من المنتج المستورد.
- 3- من الضروري نشر الوعي لدى الأفراد بأهمية تقليل الواردات وعدم شراء السلع الاستهلاكية الكمالية المستوردة.
- 4- يتعين الأخذ في الاعتبار الدور الذي يلعبه سعر الصرف في تحسين عجز الميزان التجاري في الأجل الطويل.

الأبحاث المستقبلية:

بالرغم من المساهمة البسيطة التي قدمت في هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها ، فإن هناك حاجة إلى المزيد من البحث في هذه العلاقة لما لها من أهمية في جانبها التطبيقي في صياغة السياسات الاقتصادية وتعتبر هذه الدراسة محاولة بسيطة لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول نفس الموضوع علي سبيل المثال أثر التضخم علي الدلالات الاقتصادية للميزان التجاري المصري وأثر الانفتاح التجاري في ظل تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري.

المراجع

- 1- أحمد عصام البديري ، أثر التغيرات في سعر الصرف علي العجز في الميزان التجاري في مصر ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الثاني، 2021 .
- 2- إيمان محمد مصطفى ، أثر التضخم وأسعار الصرف الأجنبي علي اختلال الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2000-2015، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث، 2016.
- 3- الشيماء أمين الحديدي وآخرون ، أثر تغير سعر الصرف علي الميزان التجاري في الفترة (1985-2015) ، دراسة حالة مصر ، المركز الديمقراطي العربي ، يونيو 2017 .
- 4- أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري : دراسة حالة مصر المركز الديمقراطي العربي 18 يونيو2017.
- 5- بيانات البنك المركزي المصري عن الاقتصاد المصري.
- 6- خالد بشير أبوزيد، أثر تغير سعر الصرف علي ميزان المدفوعات ، مجلة الاقتصاد والتجارة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الزيتونة ، ليبيا ، 2016.
- 7- خالد عبدالوهاب البنداري ، تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري علي الاقتصاد المصري، ورقة عمل ، اتحاد الغرف العربية ، 2016 .
- 8- صالح أويابة وآخرون ، أثر التغيرات في سعر الصرف والتضخم المحلي علي ميزان المدفوعات ، دراسة حالة الجزائر 1990-2016 ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، الجزائر ، المجلد 15 ، العدد 2.
- 9- عيبر شعبان عبده ، أثر التغيرات في سعر الصرف علي الميزان التجاري في مصر خلال الفترة 1980-2014، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني ، 2016.
- 10- علي فرج عبدالله ، العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة من 1980- 2015 ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2019 .
- 11- عمار السيد عبدالباسط ، آلية العطاءات الدولارية كأداة لترشيد استخدام النقد الأجنبي في مصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 513 ، يناير 2014 .
- 12- عماد عمر الهنداوي، علاقة أنظمة سعر الصرف بأداء الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الزقازيق ، 2011 .
- 13- علي فرج عبدالله ، العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف وميزان المدفوعات الليبي خلال الفترة (1980-2015) ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، 2019.

- 14- فتحي أحمد عبدالرحيم ، تحليل أثر سياسات سعر الصرف علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1991-2012 ، رسالة ماجستير ، معهد النقل الدولي واللوجستيات ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، 2014.
- 15- ماجد عبد العظيم حسن قايل ، أثر تعويم الجنيه المصري علي أداء التجارة الخارجية (الصادرات والواردات المصرية) كنموذج للقياس ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد 526 ، إبريل 2017.
- 16- مجدي محمود شهاب وسوزي عدلي ناشد ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2010.
- 17- محمد عبدالحميد شهاب ، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1985 – 2015 ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، يناير 2016 ، العدد 521 .
- 18- محمد شهاب ، تأثير انخفاض سعر الصرف الحقيقي علي الميزان التجاري المصري خلال الفترة من 1985- 2015 ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ، المجلد 107 ، العدد 52، 2016.
- 19- محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2.
- 20- مريم عبدالواحد كشك ، تخفيض سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر، العدد الثامن عشر ، يوليو 2017.
- 21- سامح مظهر محمد نجيب ، سياسات سعر الصرف وآثارها علي نمط الواردات المصرية ، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2010.
- 22- مريم عبدالواحد كشك ، تخفيض سعر الصرف وأثره علي الميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الأزهر ، العدد الثامن عشر ، يوليو 2017.
- 23- منصور علي شطا ، أثر تحرير سعر صرف العملة المصرية علي بعض مؤشرات الاقتصاد المصري، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع،المجلد 110، عدد 534، 2019
- 24- مني يونس حسين ، علاقة سعر الصرف بالتضخم ودوره في تحقيق التوازن النقدي ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2007.
- 25- ميراندا زغلول رزق ، التجارة الدولية ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، 2010.
- 26- نهي صلاح الدين عبدالرحيم ، دراسة اقتصادية للميزان التجاري المصري ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، المجلد 9 ، العدد الأول ، 2018.

- 27- كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 .
- 28- سارة أبو السعود عبده السيد ، أثر سعر الصرف علي التوازن الخارجي للإقتصاد المصري الفترة 1977-2017، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول،2020
- المراجع الأجنبية:

- 1- Afari M. O., "Measuring the Real Effective Exchange Rate in Ghana", CREDIT, University of Nottingham, 2004.
- 2- Alwattage U. P., " Exchange Rate, Competitiveness and Balance of Payment Performance", Central Bank of Srilanka, Staff Studies, Vol. 34, No. 1, 2009.
- 3- Barsa B. W., "The Relationship between Exchange Rate Volatility and Balance Of Payments in Kenya", A Research Project Submitted In Partial Fulfilment of The Requirement for the Award of Master of Business Administration Degree, School of Business, the University of Nairobi, 2013.
- 4- Boyared, .D.and Gugliemo Maria Caporale, Real Exchange Rate Effects on the Balance of trade conintegration and the marshal- Lerner Condition, University Of East London 2001.
- 5- Hacker R. S. , Kim H., & Mansson K., " The Relationship between Exchange Rate and Interest Rate Differential", Center of Excellence for Science and Innovation Studies CESIS, Electronic Working Paper Series, No.217, 2009.
- 6-Hossam Eldin Mohammed Abdelkader, Investigating the Transmission Mechanism of Monetary Policy in Egypt, PHD Thesis, Department of Economics, Birmingham Business School, Collage of Social Sciences, Univeresity Of Birmingham, UK, 2013.
- 7- Kedir Bekeru, "Effect of Exchange Rate on Trade Balance in Major East African Countries: Evidence from Panel Cointegration"European Business & Management, Volume 3, Issue 6, November 2017.
- 8- Mohamed Ibrahim., "Trade Deficit in Egypt: Is it can be controlled" Advances In Management & Applied Economics, vol. 6, no. 6, 2016.

- 9- Nada S., Nadine A., Yasmine Elshawarby, "Currency Depreciation and the Intensive Margin of Export Trade: Firm and Product Level Evidence From Egypt, Working Paper, the Egyptian Center for Economic Studies, No.210, 2020.
- 10- Otapo, Toyin, "Determinants of Exchange Rate in Nigeria: An Empirical Evidence Using the Portfolio Balance Model", Department of Banking and Finance Adekunle Ajasin University, Iosr Journal of Business and Management , 2020.
- 11- Salvatore D., "International Economics", Wile, USA, Eleventh Edition, 2012.
- 12- T.M. Anderson and F.Schneider, "Coorination of Fiscal and Monetary Policy Under Different institutional Arrangement", European Journal of Political Economy, February 1986.
- 13- Zakaria S., Hegazy, Exchange Rate Volatility and Egyptian Exports, "Article, Department of investment and Finance, Helwan University, Egypt, 2018.

Abstract:

Exchange rate policies are one of the most important economic instruments in the country due to their impact on the balance of payments in general and the trade balance in particular. The increase in the exchange rate of the country's local currency leads to a rise in the relative prices of its domestic goods, which leads to a rise in the prices of its exports compared to the prices of its imports of foreign goods, which results in a decrease in exports and an increase in imports, and then an increase in the trade balance deficit, as well, the rise in the foreign exchange rate against the local currency leads to a rise in the prices of imports of foreign goods against a decline Prices of domestic goods exports leading to increased exports, reduced imports and a reduced trade deficit.

The study sought to analyze the impact of exchange rate policies in the Egyptian economy on the trade balance deficit during the period from 1990 to 2020, considering that this period included many changes and economic crises as a result of the events in Egypt and the Middle East region, starting with the Luxor terrorist incident in 1997 and the decline of Tourism revenues and the Suez Canal to the events of September 11 and the Iraq war, which affected the volume of trade, tourism, investment, production and employment, the increase in debt service burdens, the decline in foreign reserves, then the January 2011 revolution, which had a great impact on the Egyptian economy, and finally the Corona pandemic during 2019, which negatively affected all aspects The economic deficit, including the trade balance deficit, amounted to \$34.2 billion during the year 2019/2020.

During these periods, the government adopted several policies and programs for economic reform, including policies related to the exchange rate.

It adopted the fixed exchange rate system during the nineties, then the managed exchange rate policy starting in 2003 within the framework of the economic reform program and the liberalization of the exchange rate starting in 2016.

The study was divided into two sections, where the first topic dealt with the theoretical framework of the exchange rate and the trade balance, while the second topic dealt with the analysis of exchange rate policies on the trade balance in the Egyptian economy during the study period using the program (Eviews 8). The study concluded a number of results, including:

- 1- The exchange rate affects the balance of trade balance
- 2- The exchange rate does not affect exports.
- 3- The exchange rate does not affect imports.

Based on the results of the study, the study recommended the necessity of continuing the exchange rate liberalization policy because of its strong and positive impact on the balance of trade balance, and working on diversification and expansion of the local production base.

key words: Exchange rate, trade balance, balance of payments, foreign trade, exports and imports